CEASEFIRE
centre for civilian rights

ميريام بوتيك

مصيرنا في أيديهم:
نهوض الجماعات شبه العسكرية وأمن الأقليات في مناطق العراق المُتنازَع عليها

© مركز سيسفاير لحقوق المدنيين
يناير 2022.

صورة الغلاف
عناصر من وحدات حماية سهل نينوى، وهي قوة مسيحية آشورية شبه عسكرية، يقفون في بلدة قرقوش، قضاء الحمدانية، مارس 2017.
© مارك لاتيمر

لقد تمّ إعداد هذا التقرير بمساعدة مالية مِن قِبَل وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. إن محتويات هذا التقرير من مسؤولية الناشرين وحدهم، ولا يُمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف انعكاسا لموقف وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية أوالوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Federal Department of Foreign Affairs FDFA

Norad

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين
مركز سيسفايرلحقوق المدنيين هو مبادرة جديدة لتطوير `الرصد المدني` لانتهاكات القانون الدولي الإنساني أو حقوق الإنسان، متابعة المساءلة القانونية والسياسية للمسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات، وتطوير ممارسة حقوق المدنيين. تم تسجيل مركز سيسفايرلحقوق المدنيين كمؤسسة خيرية وشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب القانون الإنجليزي. رقم تسجيل المؤسسة الخيرية: 1160083 ، رقم تسجيل الشركة: 9069133.

ترجمة التقرير: منال جوزف مفرّج.

تم تحرير التقرير من قبل صوفي ريتشموند. تم تصميم التقرير بواسطة ستاشا سوكيتش.
يجوز إعادة إنتاج المواد من هذا المنشور لأغراض التدريس أو غير ذلك من الأغراض غيرالتجارية، مع الإسناد المناسب. لا يجوز نسخ أي جزء منها بأي شكل من الأشكال لأغراض. تجارية دون الحصول على إذن صريح مسبق من أصحاب حقوق النشر. تم النشر يناير 2022.

المحتويات

1	المقدّمة	4
2	نشأة الحشد الشعبي: من ميليشيات إلى قوى سياسية إقتصادية	6
3	المناطق المُتنازَع عليها: مشهد أمني غير مستقرّ	11
4	الحمدانية: تحديد مناطق النفوذ	16
5	سنجار: ثماني جهات تحفظ الأمن، ولا أمن!	24
6	تلعفر: سلام هشّ	29
7	كركوك: سيطرة متقلّبة	32
8	الخاتمة والتوصيات	36
	المراجع	38

1 المقدمة

إنّ لوجود جهات مسلحة خارج سيطرة الدولة تاريخاً طويلاً في العراق، لكن ومع مرور الوقت، إزدادت هذه الميليشيات واتّسع نطاقها لتصبح سمة رئيسية للمشهد الأمني. وتسبّب وجود جهات مسلّحة متنافسة وغير خاضعة للمساءلة بإنتشار العنف ضد المدنيين في فترة ما بعد الغزو الأميركي. وكانت الأقليات العرقية الدينية بشكلٍ خاص عرضةً للهجوم لعدم وجود جماعات مسلّحة تحميها. فزاد التهديد بالعنف في مختلف الأراضي العراقية المُتنازَع عليها من الشعورالجماعي بإنعدام الأمن لدى الأقليات بسبب الوضع السياسي الغامض وغير المحسوم لمواطنها.

مع ذلك، أحدث النزاع مع داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) بين العامَين 2014 و2017 تغييرات كبيرة. فقد حفّز هذا النزاع على ترسيخ قوات الحشد الشعبي التي تشكّل مظلّةً للفصائل المسلّحة الجديدة والقائمة والتي أصبحت تتلقى تمويلاً حكومياً وتتمتّع بوضعٍ رسمي على الرغم من عملها الفاعل خارج إطار سيطرة الدولة. شهدت فترة النزاع مع داعش أيضاً تسليحاً غير مسبوقٍ للأقليات، شكّل خلالها العديد منهم ميليشات بسبب فشل الحكومة المركزية العراقية أو حكومة إقليم كردستان في حماية مناطقها. في فترة لاحقة، تمّ دمج العديد من ميليشيات الأقليات هذه في قوات الحشد الشعبي، وهي قاتلت إلى جانب القوات العراقية في العمليات العسكرية ضدّ داعش وسيطرت على نقاط تفتيش ووظائف أمنية في المناطق التي تمّت إستعادتها.

نتيجةً لذلك، أصبح المشهد الأمني أكثر تعقيداً في المناطق المُتنازَع عليها، والتي تشمل أجزاءً كبيرة من نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين، في سياق مرحلة ما بعد داعش. وتوفّر الفصائل التي تتكوّن من الأقليات شعوراً بالحماية للبعض منها، بالإضافة إلى شعورٍ بالإطمئنان لوجود قوات تم تجنيدها محلياً في ظل الصدمة التي تعرضت لها حين تخلت عنها القوات المهيمنة وتركتها لداعش. ولكنْ، يُنظَر إلى بعض هذه القوات على أنها تستغلّ موقعها لتحقيق مكاسب على حساب مجموعاتٍ أخرى، وتمنح الأفضلية للمقرّبين منها للوصول إلى الوظائف والأراضي والموارد الأخرى. بالتالي، تسبّب وجود فصائل الأقليات في بعض الحالات بتأجيج التوتّرات التي كانت قائمة بين الجماعات وتفاقمها.

عـلاوةً عـلـى ذلك، وعـلـى الـرغـم مـن أنّ الـفـصـائـل الـنـاشـطـة في المنـاطـق المُتنـازَع عـلـيـهـا مُـشـكّـلـة مـن قِـبَـل الأقـلـيـات، غـيـر أنّ مـدى تـمـثـيـل هـذه الفصائل لمصالح الأقليات على المدى الطويل أمرٌ قابل للنقاش. نظراً لتلقّي معظم هذه الجماعات مساندةً ودعماً من جهات فاعلة ذات نفوذ واسع، لا سيما الحشد الشعبي، يعتبرها الكثيرون أداةً لتمرير أجندات محلية وإقليمية واسعة النطاق. من هذا المنطلق، إنّ انضواء الأقليات في هـذه الـتـشـكـيـلات يـعـزّز تـهـمـيـشـهـا الـسـيـاسـي، ويـمـنـح الـقـوى المـهـيـمـنـة مـظـهـرالـتـنـوع مـن حـيـث تـكـويـنـهـا ركـائـز دعـمـهـا. وفي ظلّ عدم إستقرار الوضع السياسي للأراضي المُتنازَع عليها، فإنّ تعدّد الجماعات المسلحة ذات الأجندات المتعارضة يضيف عنصراً جديداً إلى الصراع على السلطة بين بغداد وأربيل، مما يزيد من ضعف السلطة المركزية ومن إنعدام الأمن. يشكّل هذا عائقاً رئيسياً أمام عودة الأقليات التي نزحت هرباً من داعش، والتي ترى أنّ نزاعاً آخر سينشأ حتماً بين الجهات المسلحة في مناطقها وسيكون على حسابها.

يتناول هذا التقرير موضوع نشأة الجماعات شبه العسكرية في العراق في مرحلة ما بعد داعش وتداعياتها على حقوق الإنسان وأمن الأقليات، مركّزاً بشكلٍ أساسي على المناطق المُتنازَع عليها في شمال العراق التي تتصف بتنوّعها العرقي والديني. ولا يعالج التقرير كيفية تأثير هذه الجهات المسلّحة التي اكتسبت نفوذاً حديثاً على الأقليات في ممارستها اليومية لحقوقها وتوقّعاتها للمستقبل فحسب، إنما أيضاً كيفية لعب هذه الأقليات أدواراً في هذه التشكيلات المتغيّرة. ويعتمد التقرير على مصادر منشورة بالإضافة إلى مقابلات أُجريت في أقضية الحمدانية وسنجار (شنگال) وتلعفر وكركوك في تشرين الأول/أكتوبر 2021. بسبب حساسية الموضوع، تم إخفاء هوية جميع مَنْ أُجريت معهم المقابلات لحماية خصوصيتهم وسلامتهم.

2

نشأة الحشد الشعبي: من ميليشيات إلى قوى سياسية إقتصادية

منذ تفكّك الجيش العراقي في العام 2003، والذي كان مُسبِّباً رئيسياً لتشكيل الجماعات شبه العسكرية، كافحت الدولة العراقية لإحتكار الإستخدام المشروع للقوة. ونمت الجماعات شبه العسكرية وازداد نفوذها، ليس بسبب قوتها القسرية فحسب، إنما أيضاً بسبب رأسمالها السياسي والإقتصادي. وما من مثل يوضح ذلك بصورة أكبر من نشأة وتطوّر الجماعات التي أصبحت تُعرَف بإسم الحشد الشعبي.

على الرغم من إرتباط نشوء مصطلح «الحشد الشعبي» بفترة تقدّم داعش، إلا أنّ العديد من الجماعات التي تنضوي تحت هذا التشكيل اليوم لها تاريخ طويل في العراق. كانت بداية هذه الجماعات سرية وكانت تعمل على أطراف الدولة، غير أنها توسّعت من حيث القوة والحجم والمكانة لتصبح مؤسسة رسمية مرخّصة وقوة رئيسية في السياسة العراقية. اليوم، يُعَدّ الحشد الشعبي تشكيلاً قوياً إنما شديد التنوّع، فيتألّف من العديد من الجماعات التي تختلف في أيديولوجيتها وقدراتها ووسائل قوتها وقواعد دعمها.

بشكلٍ عام، يمكن تقسيم جماعات الحشد الشعبي إلى ثلاث فئات. تتكوّن الفئة الأولى من الفصائل المتحالفة مع إيران والتي تتبع عقيدة ولاية الفقيه1 وتمتثل للمرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي. وللعديد من الوحدات في هذه الفئة باع طويل في المشهد العراقي. على سبيل المثال، يعود تاريخ منظمة بدر إلى أوائل الثمانينيات إبّان الحرب الإيرانية العراقية، بينما تم تشكيل عصائب أهل الحق رداً على غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة في العام 2003. تتألف الفئة الثانية من عدد من الفصائل ذات القيادة العراقية، والتي تشمل جماعات العتبات الموالية لآية الله العظمى علي السيستاني (مثل فرقة العباس القتالية، وسرايا العتبة الحسينية، ولواء علي الأكبر)، إنما أيضاً الجماعة المتمايزة أيديولوجياً سرايا السلام التي تمتثل لرجل الدين الشعبوي مقتدى الصدر. تتألف الفئة الثالثة من وحدات محلية منبثقة من مجتمعات مختلفة في شمال العراق، يرتبط العديد منها في الواقع بوحدات الحشد الشعبي الكبيرة المتحالفة مع إيران (يحتوي الفصل الثالث على المزيد من المعلومات عن هذه الجماعات).

نشأ الحشد الشعبي بشكله الحالي كإستجابة للنزاع مع داعش. في 13 حزيران/يونيو 2014، في أعقاب إنهيار قوات الأمن العراقية في الموصل ومجزرة الطيارين الشيعة في معسكر سبايكر، أصدر آية الله السيستاني فتوى تدعو الرجال الذين يستطيعون حمل السلاح إلى المساعدة في الدفاع عن بلادهم. والجدير بالذكر أنّ فتوى السيستاني دعت العراقيين للإنضمام إلى قوات الأمن التابعة للدولة، وليس إلى الجماعات شبه العسكرية.[2] لكن، من الناحية العملية، فإنّ الشرعية المتدنية لقوات الأمن، فضلاً عن الطبيعة الطائفية للتهديد الذي شكّله داعش، جعلا معظم المتطوّعين ينضمون إلى الميليشيات الجديدة والقائمة التي يقودها الشيعة. ونشأت أكثر من 50 ميليشيا إستجابةً للفتوى، وتطوّع عشرات الآلاف من الرجال للقتال. وأُنشئت هيئة الحشد الشعبي بأمرٍ رسمي أصدره رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي، على الرغم من أنّ إنشاء تشكيلات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة محظور في الدستور.[3]

وسرعان ما أصبحت قوات الحشد الشعبي شريكاً أساسياً في الحرب ضد داعش، يقاتل إلى جانب قوات الأمن العراقية النظامية ويلعب دوراً حاسماً في إستعادة الأراضي المحتلّة. ولكنْ، وُجّهت إنتقادات للعديد من وحدات الحشد الشعبي لإرتكابها إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ففي عمليات تحرير المدن من سيطرة داعش، عرّضت وحدات الحشد الشعبي المدنيين السُنّة للإعتقال التعسّفي والإختفاء القسري والتعذيب وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة كشكل من أشكال الإنتقام لإنتهاكات داعش.[4] وذُكرت الفصائل المدعومة من إيران في العديد من المزاعم المسيئة، خاصةً وأنها تُعرف بالإنتهاكات الطائفية منذ فترة طويلة.[5] رغم ذلك، إكتسبت هذه الفصائل والحشد الشعبي بشكلٍ عام شرعية شعبية واسعة النطاق نظراً للدور الذي لعبته في النزاع، وكان يُنظَر إليها إلى حدٍّ كبير بمنظار البطل الذي أنقذ البلاد من داعش.

منذ نهاية النزاع مع داعش، إستمرّ نمو نفوذ الحشد الشعبي، فاستفاد هذا الأخير من سلسلةٍ من الإصلاحات التي عزّزت وضعه كمؤسسة تابعة للدولة. في العام 2016، أضفى قانون أقرّه البرلمان العراقي الطابع الرسمي على هيكلية هيئة الحشد الشعبي، ووضعها تحت القيادة المباشرة لرئاسة الوزراء.[6] ومنح إصلاح آخر، في آذار/مارس 2018، رواتب ورتباً لقوات الحشد الشعبي معادلة لتلك المعتمدة في القوات المسلحة العراقية، في حين أدت سلسلة أخرى من الأوامر إلى تصنيف وحدات الحشد الشعبي بحسب أرقام الألوية بدلاً من أسماء الفصائل.[7] تتلقى هيئة الحشد الشعبي اليوم ميزانية سنوية قدرها 2.6 مليار دولار من الدولة العراقية[8] ولها مكاتب إدارية في كل محافظة بإستثناء إقليم كردستان.[9] ويُقدّر عدد أعضائها بـ 164.000، من بينهم 110.000 من الشيعة، و45.000 من السُنة، و10.000 من الأقليات.[10] واعتُمدت عملية إدماج السُنة والأقليات ضمن قوات الحشد الشعبي كإستراتيجية متعمّدة، بشكلٍ خاص خلال فترة قيادة نائب رئيس الهيئة السابق أبو مهدي المهندس، لتعزيز شرعيتها وتفادي الإتهامات بالطائفية.[11]

مع ذلك، وعلى الرغم من المركزية المتزايدة للحشد الشعبي، تبقى سيطرة الدولة على الفصائل مسألة نظرية أكثر منها عملية. فقد رفضت الفصائل الرئيسية في الحشد الشعبي مراراً تنفيذ أوامر رؤساء الوزراء المتعاقبين، والتزمت في كثير من الأحيان بأجندات تتعارض مع مصالح الدولة. على سبيل المثال، في تموز/يوليو 2019، أمر رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي فصائل الحشد الشعبي بالإندماج في الجيش العراقي أو حلّ نفسها، كجزءٍ من مسعًى واسع النطاق لتضييق الخناق على الفصائل ومنع تكديس الأسلحة خارج سيطرة وزارة الدفاع. وقد تم تجاهل هذا الأمر إلى حدٍّ كبير، ورفضت بعض الفصائل، مثل كتائب حزب الله، هذه التعليمات علناً. وحاول رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أيضاً، بعد وصوله إلى السلطة في العام 2020، كبح جماح الفصائل مكرّراً أوامر عبد المهدي ومنفّذاً إعتقالات لقيادات بارزة.[12]

«لا مجال لشخصٍ مستقلّ أن يكون زعيماً سياسياً أو نائباً يمثّل حقوق المسيحيين في البرلمان.»[15]

ولكنْ، لم تحقق هذه الجهود نجاحاً كبيراً، وشكّل الكاظمي نفسه هدفاً لمحاولة إغتيال في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

على الرغم من أنّ القانون العراقي يحظر الجماعات المسلحة من تشكيل أحزاب سياسية، فقد ترجم الحشد الشعبي صيته في ساحة المعركة إلى نجاح إنتخابي كبير في مرحلة ما بعد داعش.[13] ففي الإنتخابات النيابية لعام 2018، إرتبطت أكبر كتلتَيْن منبثقتَيْن عن صناديق الإقتراع بجماعات مسلّحة تنضوي تحت مظلّة الحشد الشعبي، حيث حصل تحالف سائرون بزعامة مقتدى الصدر على 54 مقعداً، في حين حصل تحالف فتح بزعامة هادي العامري على 48 مقعداً. كما ذهبت أعداد كبيرة من الأصوات إلى تحالف النصر بزعامة حيدر العبادي وتحالف دولة القانون بزعامة نوري المالكي. في المجموع، إرتبط بالحشد الشعبي حوالي 500 مرشح للإنتخابات.[14] وفي إنتخابات العام 2021، حلّ تحالف سائرون أولاً مرّة أخرى، لا بل خسر تحالف فتح عدداً كبيراً من المقاعد، الأمر الذي دفع مؤيّدي هذا التحالف إلى الطعن في نتائج الإنتخابات.

في كلّ من إنتخابات العامَيْن 2018 و2021، تمكّن المرشّحون المرتبطون بالحشد الشعبي من الفوز بالعديد من المقاعد البرلمانية المخصّصة للأقليات. يخصّص قانون الإنتخابات العراقي خمسة مقاعد في البرلمان للأقلية المسيحية، ومقعداً واحداً لكلّ من الأقليات الأيزيدية والشبك والصابئة المندائية والأكراد الفيليين. في إنتخابات العام 2018، فازت حركة بابليون، وهي جماعة مسيحية بالشكل يقودها ريان الكلداني وتتبع للحشد الشعبي وتستمد دعمها من منظمة بدر، بمقعدَيْن من مقاعد الكوتا المسيحية الخمسة. وبالمثل، أتت حصة الشبك من نصيب المرشح قصي عباس الذي دعمه أيضاً هادي العامري من منظمة بدر. وتكرّرت هذه الأنماط وتبلورت في إنتخابات العام 2021، حين تمكّنت حركة بابليون من زيادة حصتها في الكوتا المسيحية إلى 4 مقاعد من أصل 5. في غضون ذلك، حصل وعد القدّو على مقعد حصة الشبك، وهو القائد السابق للواء 30 في قوات الحشد الشعبي والذي أدرجته وزارة الخزانة الأميركية على لائحة العقوبات لإرتكابه إنتهاكاتٍ لحقوق الإنسان في العام 2019.[16]

«بالإضافة إلى كونهم قوة أمنية، فقد أصبحوا أيضاً قوة إجتماعية.»[21]

إنّ تعدي الحشد الشعبي على كوتا الأقليات يلقى استياءً شديداً من قِبَل بعض أفراد مجتمعات تلك الأقليات الذين يؤكدون أن المرشحين الفائزين يفتقرون إلى روابط حقيقية مع المجتمعات التي يُفترض أنهم يمثلونها. في هذا السياق، نُسِب نجاح حركة بابليون إلى قدرتها على حشد المؤيدين من الناخبين العرب الشيعة في جنوب العراق.[17] وبما أنّ نظام كوتا الأقليات لا يحصر التصويت لهذه المقاعد بأفراد تلك الأقليات، لا يقدر الناخبون المسيحيون على اختيار ممثليهم بسبب التفوّق العددي للناخبين الشيعة الذين يشكّلون قواعد دعمٍ لفصائل الحشد الشعبي. وبالمثل، تمكّن مرشّحو الشبك الذين تربطهم صلات بمنظمة بدر من الفوز بمقاعد الكوتا من خلال الإستفادة بنجاح من علاقاتهم بالمؤسسة الدينية الإيرانية ومناشدة المشاعر الدينية الشيعية.[18] بعبارةٍ أخرى، في مثالَيْ المسيحيين والشبك، تمكّنت الجماعات المرتبطة بالحشد الشعبي من جمع المزيد من رأس المال المادي والأيديولوجي والتغلُّب بسهولة على المرشّحين المستقلّين لمقاعد الكوتا.

لكنّ النفوذ السياسي للحشد الشعبي لا يقتصر على البرلمان. على مرّ السنين، تغلغل الحشد الشعبي في العديد من مؤسسات الدولة. ومن أقدم الأمثلة عهداً على ذلك، سيطرة منظمة بدر على وزارة الداخلية والتي ساعدت في ضمان تهرُّب الفصيل من المساءلة عن الإنتهاكات التي ارتكبها.[19] ولا يقتصر هذا النمط على وزارة الداخلية، إذ تتنافس الفصائل مع الكتل السياسية الأخرى على التعيينات في المراكز العليا (الدرجات الخاصة) ضمن الهيكلية البيروقراطية للوزارات الرئيسية، كترجمةٍ لفوزها بالإنتخابات. وتسمح لها هذه المناصب بالسيطرة على موارد الدولة، وإدارة شبكات محسوبية واسعة النطاق، والتأكد من أنّ القرارات والعقود الوزارية تصدر لصالحها.[20]

كما تزايد إضطلاع الحشد الشعبي بأدوار مهمّة في تقديم الخدمات العامة وإعادة الإعمار. على سبيل المثال، شارك مهندسو الحشد الشعبي بشكل بارز في حملات الأشغال العامة في جنوب العراق.[22] بالمثل، وفي شمال العراق، إنخرطت الفصائل في مشاريع إجتماعية تشمل أشغال الطرق، والمساعدات الإنسانية، وإصلاح المنازل، وتقديم المساعدة الطبية.[23] وغالباً ما يروّج مؤيّدو الحشد الشعبي لهذه الأحداث، لإظهار الفصائل كقوةٍ خيّرة في المجتمع ولمواجهة الإدعاءات عن سلوكها السيئ. وفي الآونة الأخيرة، لعب الحشد الشعبي دوراً رئيسياً في الإستجابة لجائحة فيروس كورونا، فحشد أفراده لتطهير الشوارع، وإنشاء مرافق عزل، وإدارة دفن الموتى، وإقامة مستشفيات ميدانية، وتوزيع الحصص الغذائية، وفرض حظر التجوّل.[24]

أخيراً، حوّل الحشد الشعبي نفسه أيضاً إلى جهة إقتصادية رئيسية فاعلة. فقد إستحوذ الحشد الشعبي على أملاك واسعة من الأراضي في كافة أنحاء العراق، مما سمح له بجباية الضرائب من المعاملات العقارية والنشاط التجاري.[25] حدث ذلك على الرغم من حظر قانون العقوبات العسكري القوات المسلحة العراقية من المشاركة في «جمع النقود والأموال دون أن تكون مخوّلة بذلك أو تجاوز حدود جمع التكاليف الحربية للمنفعة الشخصية.»[26] وفي أوائل العام 2019، حاول الحشد الشعبي نقل ملكية شركة المعتصم العامة للمقاولات الإنشائية، وهي شركة إنشاءات مملوكة من الدولة وتابعة لوزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة، لنفسه.[27]

بإختصار، عزّز الإضطلاع المتزايد للحشد الشعبي بالأدوار السياسية والإقتصادية من قوّته، ويسّر له الوصول إلى خزائن الدولة، ومكّنه من أن يصبح مصدراً رئيسياً للدخل والتوظيف للمواطنين العراقيين العاديين. في الوقت نفسه، إنّ إندماج الحشد الشعبي مع الدولة قد أعطى الفصائل مصلحة راسخة تكمن في الحفاظ على الوضع القائم ومعارضة إصلاح السياسات الفاسدة التي عانى منها العراقيون لسنوات. ويتّضح دور الحشد الشعبي كقوة رجعية من خلال الطريقة التي استهدفت بها الأصوات المطالبة بالتغيير على مر السنين. كما لعبت دوراً رئيسياً في قمع الحركات الإحتجاجية في العامَيْن 2018 و2019، فنفّذت وقتذاك إعتداءات عنيفة وعمليات إختفاءٍ قسري.[28] وهي قامت أيضاً بإغتيالات وعمليات إختفاءٍ قسري ضد معارضين ونشطاء وباحثين – مثل هشام الهاشمي وغيره.[29]

«كيف يكون هذا، أن يأتي رجل على دراجة نارية ويقتل شخصاً ما، وأن لا تتوفّر معلومات لأي شخص عن الحادثة؟ مثل ما حصل مع هشام الهاشمي، أين هو؟ رحم الله روحه. وهم يفعلون كلّ شيء أمام ناظرَيْ الشرطة وأمام الجميع. هم المسيطرون، وكل القضايا تُدفَن.»[30]

الجدول 1: الفصائل الرئيسية في الحشد الشعبي في العراق

منظمة بدر	منظمة بدر (المعروفة سابقاً بإسم فيلق بدر)، بقيادة هادي العامري، هي واحدة من أقدم المنظمات شبه العسكرية في العراق. تأسست في العام 1983 كجناح عسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وكان أعضاؤها من المتطوّعين الشيعة العراقيين الذين قاتلوا إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية. ومنذ العام 2003، شغل العديد من أعضاء منظمة بدر مناصب في الجيش العراقي والشرطة ووزارة الداخلية.
كتائب حزب الله	كتائب حزب الله هي واحدة من أكثر الفصائل موالاةً لإيران من بين تلك المنضوية تحت مظلة الحشد الشعبي. تأسست الجماعة في العام 2003 وقاتلت ضدّ قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. بشكلٍ عام، يحاول قادة كتائب حزب الله البقاء بعيداً عن الأنظار ويتجنبون المشاركة في السياسات الإنتخابية، لكنْ من المعروف أنها كانت تحت قيادة أبو مهدي المهندس حتى اغتيل من قِبَل الولايات المتحدة الأميركية في كانون الثاني/يناير 2020. ويقودها حالياً أحمد الحميداوي. وتمتثل كتائب حزب الله للخامنئي وتؤيد عقيدة ولاية الفقيه. وتتلقى الجماعة تدريباً وتمويلاً من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. وتهدد كتائب حزب الله بإنتظام الأهداف الأميركية وترفض الإندماج مع الأجهزة الأمنية العراقية.
عصائب أهل الحقّ	تشكّلت عصائب أهل الحق في العام 2006 لمقاومة غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية، واستهدفت التحالف الذي شكّلته هذه الأخيرة بهجماتٍ واسعة النطاق. وقاتلت أيضاً إلى جانب حزب الله اللبناني خلال الهجوم الإسرائيلي على لبنان في العام 2006. وقد انتقلت الجماعة إلى السياسة بعد إنسحاب الجيش الأميركي من العراق في العام 2011. يُطلَق على الفصيل الذي يقوده قيس الخزعلي إسم شبكة الخزعلي أحياناً وهو موالٍ لإيران في توجهه. وفي كانون الثاني/يناير 2020، صنفت وزارة الخارجية الأميركية عصائب أهل الحق كمنظمة إرهابية أجنبية.
سرايا السلام	سرايا السلام هو الإسم الحالي للفصيل المسلّح الذي يقوده رجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر. تعود جذوره إلى جيش المهدي الذي أسّسه الصدر في العام 2003 لمحاربة الإحتلال الأميركي في العراق. وفي فترة العنف التي أعقبت الغزو الأميركي، إشتهرت فرق الموت التابعة لجيش المهدي بالإنتهاكات الطائفية ضد السُنة، لا سيما في العامَيْن 2006 و2007. تم حلّ جيش المهدي على يد الصدر في العام 2008 ليُصار إلى إحياء الجماعة في العام 2014 تحت إسمٍ جديد لمحاربة تقدّم داعش. وتعارض سرايا السلام التدخّل الأميركي والإيراني في العراق وترفض مفهوم ولاية الفقيه. وينصبّ تركيزها على تعزيز مؤسّسات الدولة العراقية.

3 المناطق المُتنازَع عليها: مشهد أمني غير مستقرّ

تُعَدّ المناطق المُتنازَع عليها، والمجتمعات المتعدّدة التي تعيش فيها، عالقة منذ فترة طويلة في توازن سياسي وأمني غير مستقرّ. وقد أصبح المشهد الأمني في المناطق المُتنازَع عليها أكثر تعقيداً، منذ فترة النزاع مع داعش، إذ ترافق مع إضطلاع الحشد الشعبي وفصائل الأقليات المتعددة التي يسيطر عليها بدورٍ بارزٍ جديد.

ما هي المناطق المُتنازَع عليها؟

تتألّف المناطق المُتنازَع عليها من 14 منطقة إدارية موزّعة على محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى في شمال العراق. تتصف هذه المناطق بأنّها غنية بالموارد الطبيعية وتضمّ مواقع إستراتيجية، والعديد منها متنوّع إثنياً ودينياً، وتشكّل الموطن التاريخي لمجتمعاتٍ مختلفة تشمل المسيحيين الكلدان والآشوريين والأيزيديين والشبك والتركمان والعرب والأكراد والكاكائيين وغيرهم. وفي عهد حكم حزب البعث العراقي، تعرّض العديد من هذه المجتمعات لحملات تعريب هدفت إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للمنطقة. ولا تزال هذه المظالم تؤثر على العلاقات بين المجتمعات اليوم.

في فترة ما بعد غزو العراق، تحوّلت هذه المناطق إلى مادّة التنافس الرئيسية بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان، وطالب كلاهما بالسيطرة على هذه المناطق. تُقدّم حكومة إقليم كردستان بانتظام حججاً مفادها أن الأراضي المُتنازَع عليها هي موطن لعددٍ كبير من السكان الأكراد أو أنها كانت كرديةً تاريخياً في محاولة منها لضمّها إلى الدولة الكردية المستقلة المستقبلية.[32] نصّ دستور العراق الذي وُضع في العام 2005 على فقرة تُلزم الحكومة المركزية بإجراء إحصاء واستفتاء في المناطق المُتنازَع عليها «لتحديد إرادة مواطنيها» في مدة أقصاها 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.[33] على الرغم من ذلك، لم تجرِ الحكومة المركزية هكذا إستفتاء. عوضاً عن ذلك، حصل تقسيم غير رسمي للسلطة بين الحكومتَيْن على أرض الواقع دون مشاركة حقيقية في هذا القرار من قِبَل المجتمعات المحلية.

تبعاً لهذا الترتيب، ظلّت هذه الأراضي تحت إدارة الحكومة المركزية رسمياً، لكن فعلياً، سيطرت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان

«يحاول كل حزب الهيمنة على المنطقة متذرّعاً بحجة حماية الأقليات.»[31]

على العديد من الأقضية، بما في ذلك سنجار وتلكيف وأجزاء من الحمدانية. أيضاً، مارست حكومة إقليم كردستان نفوذاً سياسياً في المناطق المُتنازَع عليها لضمان تعيين أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في مناصب الحكم المحلي. ولم ترضَ الأقليات عن ذلك على الإطلاق، إذ لم تتمتّع بالقدرة على التأثير في الشؤون المحلية خارج السياسة الحزبية للحزب الديمقراطي الكردستاني.[34] وخلق الوضع الإداري غير المستقرّ للمناطق فجوةً في تقديم الخدمات العامة، مع عدم قيام أي من الحكومتَيْن باستثمار الموارد بطريقةٍ تؤمّن التنمية على المدى الطويل.[35] في نهاية المطاف، خلق ذلك أيضاً فراغاً أمنياً، تمكّن داعش من إستغلاله في صيف 2014.

الحرب مع داعش

أحدث إنهيار قوات الأمن العراقية في الموصل في 10 حزيران/يونيو 2014 وطرد الأقليات من المدينة صدمات في المناطق المُتنازَع عليها. فبعد أن لمست حكومة إقليم كردستان ضعف القوات المركزية، قامت بنشر قواتها في كركوك ومعظم المناطق المُتنازَع عليها. وكانت الأقليات في هذه المناطق تعتمد على قوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان لمنع سقوط مدنها في أيدي داعش. ولكن، مع تقدُّم داعش إلى سنجار وسهل نينوى في آب/أغسطس 2014، إنسحبت قوات حكومة إقليم كردستان دون سابق إنذار، الأمر الذي مهّد لإرتكاب فظائع ضد المجتمعات المحلية.

على ضوء التهديد الوجودي الناجم عن تقدُّم داعش، دعا العديد من الأقليات الناس إلى حمل السلاح وتشكيل قوات خاصة بهم. فدعا الزعيم الروحي الأيزيدي الملقّب بـ «بابا شيخ» المجتمع الدولي إلى تسليح الأيزيديين الذين يقاتلون في جبل سنجار، فيما دعت الجبهة التركمانية العراقية إلى تشكيل قوة تركمانية تطوعية لمواجهة داعش.[37] في الوقت نفسه، تم تشكيل قوات متعدّدة مسيحية وشبكية وكاكائية. كما شهدت هذه الفترة أيضاً ظهور تشكيلات عسكرية سُنّية، مثل حرس نينوى ولواء صلاح الدين والحشد العشائري. وقد ملأت هذه الفصائل الجديدة الفجوة الحاصلة من حيث عدم الشرعية التي سبّبها فشل قوات الأمن العراقية والبيشمركة، وسمحت للأقليات بالمشاركة بشكل مباشر في الدفاع عن مجتمعاتها.

> «قلت سابقاً إنّ الله لم يخلقنا عرباً ولا أكراداً. نحن لا أحد، ليس لدينا ضباط يمثّلوننا في جهاز الأمن الخاص أو في الأجهزة الأخرى.»[36]

كان العديد من هذه التشكيلات الجديدة أصغر بكثير من أن تواجه الأخطار بمفردها، وسعت للحصول على دعم من قوى أكبر. لاحقاً، تمّ دمج الكثير منها في قوات الحشد الشعبي. على سبيل المثال، أصبح لواء الشبك في نينوى يُعرف بإسم اللواء 30 لقوات الحشد الشعبي، كما أقامت الفصائل الأيزيدية في جبل سنجار علاقات مع الحشد الشعبي. وساعد ضم فصائل الأقليات على منح الحشد الشعبي موطئ قدمٍ في المناطق المُتنازَع عليها لأنه سمح له بإضفاء طابعٍ محلي على قواته وزيادة شرعيته.[38] وتحالفت فصائل الأقليات الأخرى مع حكومة إقليم كردستان، مثل لواء كاكائي الذي تم تشكيله حديثاً والذي انضم إلى وزارة شؤون البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان.[39]

في عمليات التحرير، قاتلت فصائل الأقليات االتابعة للحشد الشعبي إلى جانب قوات الأمن العراقية في المناطق المُتنازَع عليها. وعلى الرغم من قيام محاولات لمنع قوات الحشد الشعبي من المشاركة في العمليات في نينوى بسبب تاريخها الحافل بالإنتهاكات، إلا أنه لم تتم الموافقة على هذا القرار في مجلس المحافظة.[40] وفي الكثير من الأحيان، مُنحَت الفصائل التي شاركت في العمليات السيطرة على المناطق التي ساهمت بتحريرها. أدّى ذلك إلى خليط جديد من القوى المسيطِرة في الأراضي المُتنازَع عليها، إذ وقع بعض المناطق المحرّرة من قِبَل البيشمركة تحت السيطرة الكردية في حين وقعت مناطق أخرى تحت سيطرة الحكومة المركزية العراقية ومجموعة من الجماعات المسلّحة الجديدة.

الإستفتاء على الإستقلال الكردي

بحلول العام 2017، ونتيجةً لدور البيشمركة في عمليات التحرير، توسّعت الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد بنسبة 40 في المائة.[42] وضع ذلك حكومة إقليم كردستان في حالة ثقة تبيّنت في تصريح الرئيس مسعود بارزاني الذي جاهر فيه بأن القوات الكردية لن تنسحب أبداً من المناطق التي حرّرتها

من داعش.[43] فرأت قيادة حكومة إقليم كردستان أن الوقت مناسب لتحقيق المشروع الذي لطالما انتظرته وهو إقامة دولة كردية مستقلّة.

في 25 أيلول/سبتمبر 2017، قرّرت حكومة إقليم كردستان إجراء إستفتاء على الإستقلال الكردي. إنّ ما أثار الجدل في قرار الإستفتاء هذا، هو أنّه شمل أجزاء كثيرة من المناطق المُتنازَع عليها، ومن ضمنها كركوك. وأظهرت نتائج الإستفتاء أن 93٪ من الأصوات أتت لصالح الإستقلال الكردي، مما أثار حفيظة بغداد والعديد من القوى الإقليمية الأخرى. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، شنّت قوات الأمن العراقية والحشد الشعبي هجوماً عسكرياً منسّقاً ضد البيشمركة الكردية، وأخرجتهم بسرعة من معظم المناطق المُتنازَع عليها. وبحلول 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017، تم تقليص الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد إلى ما كانت عليه في العام 2003 واضطرّت حكومة إقليم كردستان إلى تعليق نتائج الإستفتاء.

الحشد الشعبي يعزّز سلطته

مع تراجع قوات حكومة إقليم كردستان، سيطرت قوات الحشد الشعبي على المناطق المُتنازَع عليها. وقد تم تسليم فصائل الحشد الشعبي مسؤولية الإشراف الأمني على هذه المناطق، لكنّ العديد من هذه الجماعات كانت قد تشكّلت حديثاً واتسمت بعدم المهنية وعدم الخضوع للمساءلة. وسرعان ما اكتسب بعضها سمعة سيئة بسبب الإنتهاكات التي إرتكبتها بعد التحرير، الأمر الذي اعتُبر سبباً من أسباب عدم عودة النازحين إلى بلداتهم. فكما أوضح أحد مقدّمي المعلومات الذين تمّت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير:

> إنّ الإنتهاكات التي ارتُكبت أثناء التحرير في مدينة الموصل وباقي المناطق تركت بالتأكيد أثراً سلبياً على سمعة الحشد الشعبي ... والإجراءات التي شهدناها أعطت بالتأكيد إنطباعاً بأنّ هدفهم كان الإنتقام ومعاقبة بعض الأشخاص، أو فئة معينة منهم، على عكس ما كانوا يزعمون – أي أنهم قدموا لتحرير تلك المناطق من داعش.[44]

في تموز/يوليو 2019، عاقبت وزارة الخزانة الأميركية قائدَيْ كتائب بابليون ولواء الشبك، وهما على التوالي ريان الكلداني ووعد القدو، بموجب قانون ماغنيتسكي الدولي للمساءلة حول حقوق الإنسان بسبب الإنتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدّ حقوق الإنسان والفساد. وشملت الإتهامات ضد القائدَيْن والفصائل التي قاداها نهب المنازل وسرقة الأراضي الزراعية والترهيب والإبتزاز والتحرّش بالنساء، كما شملت قضية القدو إعتقالات غير قانونية وعمليات خطف وحالات إغتصاب.[45]

> «طالبنا جميع القوات ومن ضمنها الحشد الشعبي بالمشاركة في تحرير نينوى وطرد داعش حتى يتمكن النازحون من العودة.»[41]

على الرغم من ذلك، لا تزال هذه الفصائل وغيرها من فصائل الحشد الشعبي تمارس نفوذاً واسعاً في المناطق المُتنازَع عليها. وتتجلّى إحدى وسائل ممارسة هذا النفوذ من خلال إدارة نقاط التفتيش، مما يسمح لها بالتحكّم في حركة الأشخاص والبضائع. ونظراً لإعتماد العديد من المناطق المتضرّرة بفعل النزاع على دعم المنظمات غير الحكومية لإعادة الإعمار والحصول على الخدمات الأساسية، فإنّ قدرة الحشد الشعبي على التحكّم في الوصول لهذا الدعم يمكن أن تؤثّر بشكلٍ خطير على قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.[46] شرح أحد الذين تمّت مقابلتهم قائلاً:

> عندما تتواجد على نقطة تفتيش على سبيل المثال وتجد مجموعة من الأشخاص – الشرطة والجيش العراقي والحشد الشعبي – فأنت لا تعرف مع مَنْ تتعامل. خاصة إذا كان بجانبك إعلامي، أو شخص من منظمة دولية. عندما تذهب إلى نقطة التفتيش، يمكن أن تحصل على موافقة الشرطة والجيش بسهولة، أما موافقة الحشد الشعبي فيصعب للغاية الحصول عليها – فهم يريدون أحياناً حظر هذا الوفد أو تلك المجموعة. يعقّد ذلك بالتأكيد عملنا في هذه المناطق سواء كان إدارياً أو أمنياً، لذا يُفضّل عدم تدخّلهم في هذه الأمور.[47]

أيضاً، تُعتبَر السيطرة على نقاط التفتيش مصدراً رئيسياً للإيرادات وهي إحدى الوسائل التي مكّنت الحشد الشعبي من بناء إمبراطورية إقتصادية في المناطق المُتنازَع عليها.

يسيطر لواء الشبك (اللواء 30) على الطريق الرئيسي بين الموصل وأربيل، ويفرض ضرائب على الشاحنات التي تتنقل بين المدن. وقد اتُّهم عناصر هذا الفصيل أيضاً باحتجاز نازحين على الحاجز والمطالبة بفدية للإفراج عنهم. كما سمح له تمركزه خارج الموصل بالسيطرة على سوق الخردة المعدنية، مما أتاح له جني أرباح من بيع المواد التي تم انتشالها من المباني المدمّرة في المدينة.[48]

تجني فصائل الحشد الشعبي أيضاً دخلًا من كثيرٍ من الأنشطة غير الرسمية والإجرامية الأخرى التي تقوم بها في المناطق المُتنازَع عليها، مثل الإتجار بالمخدرات والأسلحة، والتهريب، ونهب المواقع الأثرية، وتحويل مسار المساعدات. إتُّهم قائد اللواء 30 وعد القدّو بتهريب المخدرات والنفط الخام من حقول نينوى النفطية.[49]

كما فعلت نظيراتها في بغداد، قاومت فصائل الحشد الشعبي في المناطق المُتنازَع عليها محاولات الحكومة لفرض سيطرة مركزية على وظائفها الأمنية وأنشطتها الإقتصادية. وقد أمرت الحكومة مراراً الحشد الشعبي بتسليم إدارة نقاط التفتيش في الموصل وإخضاع قواته لسلطة قيادة عمليات نينوى. ولم يمتثل اللواءان 30 و50 لهذه الأوامر، لا بل اشتبكوا مع الجيش العراقي لمنعه من السيطرة على نقاط التفتيش.[50]

الجدول 2: مجموعة مختارة من فصائل الأقليات المسلّحة الناشئة في المناطق المُتنازَع عليها

لواء الشبك	لواء الشبك، المعروف أيضاً بإسم اللواء 30، هو وحدة تابعة للحشد الشعبي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمنظمة بدر. تشكّلت الوحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، وتتألّف من حوالي 1000 مقاتل من الشبك الشيعة والعرب الشيعة. يقع مقرّها في برطلة، وتعمل هذه الوحدة ضمن نطاق سهل نينوى وتسيطر على نقاط التفتيش حول الموصل. وهي تسيطر أيضاً على طريق الموصل – أربيل السريع. كان قائد هذه الجماعة، لغاية العام 2021، هو وعد القدو (المعروف أيضاً بإسم أبو جعفر الشبكي).
كتائب بابليون	كتائب بابليون (اللواء 50) هي وحدة تابعة للحشد الشعبي ترتبط بمنظمة بدر. حالياً، يتركّز نطاق سيطرة الفصيل في تلكيف. وفي حين تقدّم بابليون نفسها كقوة مسيحية، إلا أن مقاتليها الذين يُقدّر عددهم بنحو 1000 مقاتل هم في الأساس من الشبك الشيعة وكذلك من الرجال العرب الشيعة القادمين من جنوب العراق. يقود الفصيل ريان الكلداني، وهو مسيحي كلداني من بلدة ألقوش، لكنه متحالف أيديولوجياً مع الفصائل الشيعية الموالية لإيران ومقرّب من هادي العامري. في العام 2019، ظهر الكلداني في مقطع فيديو وهو يقطع أذن أحد المعتقلين في بلدة باطنايا.
وحدات حماية سهل نينوى	تم تشكيل وحدات حماية سهل نينوى في العام 2014 للتصدّي لتقدُّم داعش. أعضاؤها هم مسيحيون آشوريون من سهل نينوى، وترتبط هذه القوة بالإتحاد الديمقراطي الآشوري، وهو حزب سياسي. تنضوي هذه الوحدات ظاهرياً تحت مظلة الحشد الشعبي، إنما تمارس مهامها فعلياً بإستقلالية إلى حدٍّ كبير، وقد تلقّت تدريباً ودعماً من التحالف المشترك بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وتختلف التقديرات حول حجم القوة، لكنها على الأرجح لا تتجاوز العدة مئات. ويُعَدّ نطاق سيطرة وحدات حماية سهل نينوى هو قرقوش في قضاء الحمدانية.
وحدات مقاومة سنجار	إن وحدات مقاومة سنجار هي قوة أيزيدية مقرّها سنجار. بعد تقدُّم داعش إلى سنجار في آب/أغسطس 2014، عملت وحدات مقاومة سنجار مع وحدات حماية الشعب المتمركزة في سوريا لإنشاء ممرّ بهدف إجلاء الأيزيديين المحاصرين. يُنظَر إلى وحدات مقاومة سنجارعموماً على أنها تابعة لحزب العمال الكردستاني ومقره تركيا، على الرغم من أنها قللت في كثير من الأحيان من مدى تلقيها أوامر من حزب العمال الكردستاني. أُصبحت هذه الوحدات إلى جانب نظيرتها المشكّلة بالكامل من النساء، وحدات إيزيدخان النسائية، الآن جزءاً من القيادة المشتركة في سنجار وهي تتلقى تمويلاً من الحشد الشعبي.
قوة حماية إيزيدخان	تم إنشاء قوة حماية إيزيدخان، المعروفة سابقاً بإسم قوات حماية سنجار، من قِبَل حيدر شيشو في العام 2014 ولا يقلّ عديدها عن 2500 مقاتل أيزيدي. غيرت القوة ولاءاتها أكثر من مرّة. وهي تلقت تمويلاً من الحكومة العراقية كجزء من الحشد الشعبي، لكنها تحالفت أيضاً مع البيشمركة الكردية وحزب العمال الكردستاني.
الحشد التركماني	يضمّ الحشد الشعبي عدة فصائل ذات أغلبية تركمانية، بما فيها الألوية 16 و52 و53. نطاق عمل اللواءَيْن 16 و52 (لواء التركمان) هو في كركوك وطوز خورماتو، بينما يعمل اللواء 53 (لواء الحسين) في تلعفر. وتتألّف هذه الفصائل في الغالب من مقاتلين من التركمان الشيعة إنضمّوا لمحاربة داعش بعد 2014. ويحافظ اللواء 16 على روابط مع عدد من فصائل الحشد الشعبي المتحالفة مع إيران، في حين يرتبط اللواءان 52 و53 بمنظمة بدر إرتباطاً وثيقاً. نُسبت إلى الفصائل التركمانية الشيعية مجموعة من إنتهاكات حقوق الإنسان ضدّ المدنيين في المناطق المحرّرة، تشمل إنتهاكات ذات دوافع عرقية.

4 الحمدانية: تحديد مناطق النفوذ

تُعتبَر الحمدانية معقلاً للعديد من مسيحيي العراق، إلا أنها لطالما كانت أرضاً مُتنازَعاً عليها. وقد هيّأ تسليح الأقليات في المنطقة بعد العام 2014 لها الطريق للمشاركة في الدفاع عن مجتمعاتها، لا بل أدّى في المقابل إلى تفاقم النزاعات بين الجماعات. تشكّل الحمدانية مكاناً يمكن للمرء أن يرصد فيه التغيرات في ديناميات الأمن في فترة ما بعد داعش بشكلٍ واضحٍ: إنه مشهد معقّد قوامه جهات أمنية جديدة، تسيطر فيه على كل بلدة مجموعة مختلفة من القوات والتي راحت تتغير وتتبدّل مع مرور الوقت.

يقع قضاء الحمدانية في سهل نينوى شرقي الموصل. وهو يضمّ بلدات قرقوش (بخديدا) وبرطلة وبعشيقة. ترتبط المنطقة إرتباطاً وثيقاً بالآشوريين هويةً وتاريخاً، وتُعتبَر قرقوش أكبر مدينة ذات غالبية مسيحية في العراق. مع ذلك، فإنّ القضاء ككلّ متعدّد ديموغرافياً، إذ إنّه موطنٌ أيضاً لمجتمعات الشبك والأيزيديين والعرب والتركمان والأكراد والكاكائيين. خضعت المنطقة لسياسات التعريب والهندسة الديموغرافية في عهد حكم حزب البعث، عندما تم منح قطع من الأراضي للعائلات الوافدة التي كانت على استعداد لتسجيل نفسها كعرب. يبقى هذا التاريخ المضطرب الظالم حاضراً في ذاكرة السكان ولا يزال يؤثّر على العلاقات بين المجتمعات حتى اليوم.

مثل الكثير من المناطق المُتنازَع عليها، وقعت الحمدانية في مأزق إداري بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان قبل العام 2014، مما تركها مهملة من حيث تقديم الخدمات وعرضة للخطر من الناحية الأمنية. فقد غزت داعش القضاء واحتلته من 2014 إلى 2016، الأمر الذي أدى إلى نزوح معظم السكان وإلحاق دمار هائل بالمنازل والممتلكات ومعالم التراث الديني والثقافي.

المشهد الأمني الجديد

عندما بدأت العمليات العسكرية لإستعادة سهل نينوى من قبضة داعش، تقاسمت الحكومة المركزية العراقية وحكومة

شارة كتائب بابليون. © مارك لاتيمر 2017.

إقليم كردستان المسؤولية عن مختلف أجزاء قضاء الحمدانية. فسيطرت قوات الأمن العراقية، بدعم من فصائل الحشد الشعبي، على برطلة وقرقوش بين 16 و 22 تشرين الأول/أكتوبر 2016، في حين سيطرت البيشمركة على بعشيقة بين 7 و 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. نتج عن ذلك مشهدٌ أمنيٌ ممزقٌ ومعقدٌ تضمّن وجود عدّة مجموعات مسلحة شاركت في العمليات العسكرية راحت تتنافس للسيطرة على المناطق المستعادة.

طغت على الفترة التي تلت التحرير مباشرةً سلوكيات إنتهازية وكيدية من قِبَل أعضاء الفصائل التي اكتسبت نفوذاً حديثاً، كما زعم العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. وقد وصفها أحدهم بما يلي: «لقد ضغطوا على الناس، قائلين إنّهم مَنْ حرّروا تلك المناطق وإنّ الناس مدينون لهم ... وإنّه لا ينبغي أن يثنيهم أحد حتى لو كانوا يمارسون أموراً غير قانونية.»[51] وشهدت هذه الفترة أيضاً تعاقب عدة جهات على السلطة، في ظل طرد البيشمركة من القضاء بعد العام 2017 واندلاع مواجهات بين الفصائل المختلفة، من ضمنها وحدات حماية سهل نينوى وكتائب بابليون ولواء الشبك، للسيطرة على البلدات والأقضية.

إتفق معظم الذين تمّت مقابلتهم في الحمدانية على أنّ الأمور أصبحت أكثر تنظيماً الآن، إذ استقرّ كل فصيل مسلّح في نطاق نفوذه الخاص.

«هناك آراء مفادها أنّ جميع القوات الموجودة هي أداة لقوى خارجية.»[58]

يبدو أنه تمّ كبح بعض الإنتهاكات التي ارتُكبت مباشرةً بعد التحرير، والأمور تجري بانضباط أفضل.[52]

على سبيل المثال، ذكر العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن حالات التحرّش الجنسي بالنساء المسيحيات على يد أعضاء اللواء 30 والتي برزت بُعيد دخولهم المنطقة، قد تمّت معالجتها من قِبَل قيادة اللواء.[53]

كما عزا العديد من الذين تمت مقابلتهم الفضل إلى الحشد الشعبي لمساهمتهم في هزيمة داعش، وبالتالي توفير الظروف الملائمة لعودة الناس. فكما أوضح أحدهم: «كان الحشد الشعبي بمثابة ضمانة أمنية للشعب، لأنه عنى أنّ داعش لن تعود ما دام الحشد الشعبي موجوداً.»[54] يُنسَب أيضاً إلى الحشد الشعبي الحفاظ على دفاعات قوية في فترة ما بعد داعش. قال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم: «منذ تحرير المناطق من داعش في 2016–2017، لم تحدث أي خروقات أمنية. لم تُسجَّل أي مشاكل في سهل نينوى.»[55]

من ناحية أخرى، من الواضح أنّ العديد من الناس لم يكونوا مرتاحين لهذه التركيبة الجديدة للقوة، خاصةً بعد خوضهم تجربة أليمة مؤخراً وتعرّضهم لصدمة نتيجة تركهم دون حماية أمام تقدُّم داعش. خشي الكثيرون إعادة الكرّة: «هناك خوف من مواجهة عسكرية [أخرى] ستهدّد وجود الأقليات في حال حدوثها،»[56] على حد تعبير أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم. كما عبّر شخص آخر تمت مقابلته عن رأي مماثل: «لدينا قلق من وقوع بعض الإشتباكات بين القوات، لا سيما بين الحشد الشعبي والبيشمركة، ما من شأنه أن يجعلنا ضحايا كما كنا من قبل.»[57]

على المقلب الآخر، شعر أحد الذين تمت مقابلتهم أنّ وجود الحشد الشعبي ساعد في نزع فتيل النزاع بين بغداد وأربيل، الأمر الذي يشكّل مصدراً رئيسياً لإنعدام الأمن في المنطقة: «ربما يكون الحشد الشعبي قد أوجد عنصر توازن بين الطرفَيْن في هذه المناطق. خفّف ذلك من بعض التوترات كما خفف من حدّة النزاع بين القوات المسلحة العراقية والقوات الكردية.»[59] غير أنّ آخرين شكّكوا في موضوع قيام الحشد الشعبي بحمايتهم، باعتبار أنهم ينفذون أجندات مجموعات أكبر. «إنّ جميع الفصائل العسكرية التي تم إنشاؤها هي تشكيلات سياسية تعبّر عن مصالح سياسية وحزبية ضيقة لا يمكن أن تمثّل الأقليات»، على حد تعبير أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم.[60]

أيضاً، اعتُبِر وجود العديد من الجهات الأمنية في كافة أنحاء سهل نينوى، في حدّ ذاته، مصدراً لإنعدام الأمن. «عندما يتعلق الأمر بالجانب الأمني، فأنت لا تعرف مَنْ هو صانع القرار. وهذا يخلق الإرتباك والخوف في حياة الناس.»[61] ردّد الصدى شخص آخر تمّت مقابلته:

> كلّما زاد عدد القوات الموجودة هناك، قلّ شعورك بالأمان. إنّ التحقيقات والتصاريح الأمنية متعددة. في السابق، إن قبضت الأجهزة الأمنية على أحدهم، كان من الممكن إيجاده. أمّا الآن، فلا أحد يعرف مَنْ قبض عليه.[62]

كانت هناك مخاوف من إمكانية إستغلال الفراغ الأمني الناجم عن تعدّد الجهات المسيطِرة مرة أخرى: «لا نعرف مَنْ سيتحمّل المسؤولية في حال حدوث خرق أمني، خاصةً إذا حدث ضد شخص من الأقليات.»[63]

مع ذلك، بعيداً عن هذه النقاط العامة المتَّفق عليها، تتباين الآراء حول سلوك الفصائل بشكل كبير بحسب المنطقة والطائفة. يختلف تكوين الفصائل النشطة في كل منطقة من مناطق الحمدانية إختلافاً كبيراً، وكذلك التركيبة السكانية لكل بلدة، وكلاهما له تأثير على وجهة نظر السكان المحليين فيما يتعلّق بالفصائل. تقدّم كلّ من قرقوش وبرطلة وبعشيقة مثالًا فريداً عن الطريقة التي أثرت بها الفصائل في الديناميات المحلية وأدّت إلى تشكيلها.

قرقوش: عودة ثابتة ولكن إلى متى؟

> لقد قدّمنا الإستقرار والخدمات وأموراً كثيرة.[64]

قرقوش هي أكبر مدينة مسيحية في العراق. منذ نهاية النزاع مع داعش، دخلت المدينة تحت سيطرة وحدات حماية سهل نينوى، وهي قوة صغيرة مكوّنة من مسيحيين آشوريين

محليين تنضوي حالياً تحت مظلة الحشد الشعبي وتتلقّى الأوامر من قيادة عمليات نينوى. كما تقوم بالتنسيق مع الشرطة المحلية وقوات الأمن الوطني الموجودة في الناحية والمرتبطة بالحكومة المركزية.[65]

شهدت قرقوش معدّل عودة مرتفعاً نسبياً ينسبه مؤيّدو وحدات حماية سهل نينوى إلى وجود القوة المذكورة في المنطقة. وهم يبرّرون ذلك بأنّ هذه القوة شرعية ومقبولة من قِبَل المجتمع المحلي، وهي تحمي الناس وترتكب القليل من إنتهاكات حقوق الإنسان. ولكنْ، يمكن لمعدّل العودة المرتفع أن يتأثر بعوامل أخرى أيضاً، كالدعم الذي يقدّمه المانحون لإعادة الإعمار في المنطقة.[66] كما تفيد التقارير بحظر بيع الممتلكات لأفرادٍ من خارج المدينة، الأمر الذي ساعد في الحفاظ على التجانس الديموغرافي للمنطقة.[67]

مع ذلك، تُعَدّ قرقوش مثالاً مطمئناً عن البقاء والعودة، خاصةً وأن الكثيرين كانوا يخشون أن يؤدي إحتلال داعش للمنطقة إلى محو الوجود المسيحي من الخريطة بشكلٍ دائم. أيضاً، يمكن إعتبار وحدات حماية سهل نينوى مثالاً على كيفية تنسيق العمل بين قوة مشكّلة محلياً وقوات الأمن. يصف قائد في القوة عناصرها قائلاً: «لأنهم يأتون من هذه المنطقة وينتمون للناس وهم يدافعون عن أراضيهم، فهم على دراية بإحتياجات المنطقة».[68]

ولكنْ، لا ينظر الجميع إلى وحدات حماية سهل نينوى كنموذج إيجابي لأمن الأقليات في نينوى. وفقاً لأحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، ونظراً لكَون وحدات حماية سهل نينوى وجميع الفصائل غير النظامية الأخرى تستجيب للحشد الشعبي، «فهي لا تعكس المصالح المسيحية بقدر ما تعكس القوى التي تدعمها».[69] وأعرب شخص مسيحي آخر تمّت مقابلته عن إنتقاده لوحدات حماية سهل نينوى بسبب ارتباطها بالحركة الديمقراطية الآشورية:

كتابات لوحدات حماية سهل نينوى على أحد الجدران في قرقوش. © ميريام بوتيك 2017.

> إنّ غايات هذه القوة ليست دفاعية، بل سياسية، ولا يوافق عليها الجميع ولا تمثّل جميع المكونات المسيحية. هناك بعض الأفراد والعائلات أو الشخصيات الذين لا يؤيدون هذه الجماعات سياسياً ولا يوافقون على أفكارها.[70]

أيضاً، أعرب الكثيرون عن شكوكهم بشأن قدرة وحدات حماية سهل نينوى على العمل كقوة دفاع حقيقية للمنطقة، نظراً لصغر حجمها وقدراتها المحدودة. غير أنّ هذه القوة تمكّنت بالفعل من التصدّي للعديد من محاولات التوسّع لفصائل مدعومة من إيران، بما في ذلك من خلال الإستعانة بسلطات عليا. في تموز/يوليو 2017، هاجمت كتائب بابليون قرقوش واشتبكت مع وحدات حماية سهل نينوى، لكنها طُردت من المدينة بعد أن طلب المطران بطرس موشي تدخُّل رئيس الوزراء.[71] كذلك الأمر، مُنع لواء الشبك من التواجد في المدينة.[72]

على الرغم من ذلك، من غير المرجَّح أن تكون وحدات حماية سهل نينوى قادرة على الصمود بوجه غزو كبير، لا سيما عند مقارنتها بالفصائل المدعومة من إيران والتي تتفوّق عليها من حيث القوة. وفقاً لتقييم أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم:

> يملك المكوّن المسيحي اليوم من 400 إلى 500 مقاتل فقط، أو ربما 600، في حين يملك الشبك أكثر من 3000 مقاتل. وقد تمّ تشكيل قوة شرطة جديدة من شأنها أن تزيد من القوة العددية للشبك ... إنّ القوة المسيحية الموجودة في الحمدانية ضعيفة. فهي لا تملك أسلحة كافية لموازنة القوى الأخرى وعددها لا يتجاوز الـ5٪ من إجمالي القوات الأخرى.[73]

برطلة: تسليح النزاع المسيحي – الشبكي

> يُقصَد من إقامة مقرّ مديرية الوقف الشيعي في نينوى في بلدة برطلة وليس في أي مكانٍ آخر توجيه رسالة مفادها أنّ بلدة برطلة شيعية وليست بلدة مسيحية.[74]

تتألّف برطلة من خليطٍ من السكان المسيحيين والشبك. قبل وصول داعش، كانت بلدة ذات غالبية مسيحية آشورية، زاد عدد سكّانها بعد توطين النازحين المسيحيين الذين فرّوا من بغداد ومدنٍ أخرى في العامَيْن 2006 و2007. لكنْ، وفي فترة ما بعد داعش، شهدت برطلة معدلاتٍ عودة للشبك أعلى من تلك للمسيحيين، ويزعم البعض أنّ الشبك في البلدة يشكّلون حالياً غالبية سكّانها. ومن الواضح أن ذلك يرتبط بحقيقة بسط اللواء 30، أي لواء الشبك، سيطرة صارمة مستخدماً المدينة كمقرٍّ لعملياته في الأجزاء الأخرى من محافظة نينوى. كما سبق أن ذكرنا، يُعرف عن اللواء 30 إرتكابه إنتهاكات ضدّ المدنيين ويبدو أنّ سيطرته على البلدة حالت دون عودة العديد من المسيحيين الآشوريين.

إنما، بحسب رأي العديد من الشبك، فإنّ وجود اللواء 30 وفّر لهم الأمن والإستقرار في مرحلة ما بعد داعش. وقد عانى الشبك، الذين كانوا مهمشين إقتصادياً لفترة طويلة، من الإضطهاد أثناء حكم داعش الذي دمّر مناطقهم مدفوعاً بأيديولوجية الجماعة المتطرّفة المعادية للشيعة. على أثر ذلك، شكّلت سيطرة قوة ذات أغلبية من الشبك على برطلة للمرة الأولى مصدر إرتياح. قال أحد الذين تمت مقابلتهم في هذا الصدد: «بعد التحرير ودخول قوات الحشد الشعبي، وهي قوة أمنية مكوّنة من أشخاص من المنطقة، شعر الناس بالأمان وعادوا.»[75]

يمكن إعتبار الإصطفاف مع الحشد الشعبي خياراً استراتيجياً للشبك يوفّر لهم الحماية والنفوذ، وهو ما لم تقدّمه لهم بغداد أو حكومة إقليم كردستان في الماضي. وفي إشارة إلى الوضع غير المُرضي في المناطق المُتنازَع عليها قبل بروز داعش، أوضح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قائلاً: «قبل العام 2014، كانت هذه المناطق تضمّ قوات أمنية مشتركة من إقليم كردستان وبغداد، وكان هؤلاء يمارسون الضغط على المواطنين.»[76] وأوضح آخر أنّ الإستقرار النسبي الذي تحقّق في فترة ما بعد داعش جعل الناس يثقون بقوات الحشد الشعبي أكثر من القوات الحكومية: «يعتقد البعض بأنّ الشرطة المحلية والشرطة الوطنية لن تحققا الإستقرار كما أرسته قوات الحشد الشعبي.»[77] وعندما حاولت الحكومة العراقية حلّ اللواء 30 في العام 2019، إحتجّ العديد من عموم الشبك في الشوارع.

ولكن، إنّ قبول الشبك لرعاية الحشد الشعبي قد يثير إستياء جماعات أخرى، بخاصة المسيحيين الذين يرونهم كمنفّذين لأجندات أكبر. فاللواء 30 يتبع لمنظمة بدر، أحد الفصائل المتحالفة مع إيران في الحشد الشعبي. ويفترض بعض المحللين أنّ إيران تريد إنشاء حزام شيعي يمرّ عبر سهل نينوى، وتشكّل فصائل الشبك وسيلةً لتحقيق ذلك.[78] في برطلة، وصف أحد الأشخاص المسيحيين الذين تمت مقابلتهم التركيز المتزايد على الممارسات الدينية للشيعة في المدينة بعد دخول اللواء 30 كجزء من أجندة «منسقة وممنهجة»:

> تشتهر مدينة برطلة بأنها مدينة سريانية مسيحية، لكنها تتحوّل في العاشر من محرّم إلى كربلاء بسبب قوافل العزاء التي تشكّل استفزازاً للمسيحيين. تحظى هذه القوافل بدعمٍ سياسي وأمني من قِبل الحشد الشعبي، وتوفّر الحكومة المحلية غطاءً لها.[79]

لطالما اشتبه المسيحيون في أنّ تدفُّق عائلات الشبك إلى برطلة مدفوع خارجياً من إيران. منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، راحت عائلات الشبك تشتري الأراضي والممتلكات في المنطقة بأسعار تتجاوز إمكاناتها الإقتصادية، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى الشك في أنهم كانوا يتلقون أموالاً من الفصائل الشيعية.[80] ويبدو أنّ هذه الممارسات قد تسارعت بفعل وجود اللواء في المنطقة. تحدّث أحد الذين تمّت مقابلتهم عن بناء مجمّعاتٍ سكنية بالقرب من المناطق المسيحية وعن تعدياتٍ على الأراضي الزراعية لإنشاء مشاريع إعمارية. وأوضح قائلاً: «عندما نسأل عن أسباب هذه التجاوزات، يزعمون بأنّ ملكية الأراضي تعود للحشد الشعبي.»[81]

ومع ذلك، لا يتفق جميع الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم على مدى تسبُّب الحشد الشعبي بتغيير ديموغرافي في برطلة، فيعتقد أحد المسيحيين الذين تمت مقابلتهم أنّ معظم التغيير الديموغرافي في المنطقة قد حدث في وقت سابق، قبل دخول الحشد الشعبي.[82] وزعم شخص آخر من الشبك أنّ التغيرات الديموغرافية ترجع إلى حقيقة أنّ المسيحيين راحوا يبيعون منازلهم بأثمان زهيدة بداعي الهجرة، وهي منازل إشتراها حينئذٍ جيرانهم الشبك:

> أصبح تفوّق السكان الشبك على المسيحيين من حيث العدد مادّة نقاش في مدينة برطلة، وكأنّ الشبك أتوا بالترهيب أو بالضغط والقوة ... لا أعتقد أنّ مَنْ أراد البقاء في العراق تعرّض للإكراه أو الترهيب للمغادرة أو بيع منزله.[83]

في جميع الأحوال، وبغض النظر عن مدى أو أسباب التغيُّرات الديموغرافية، فمن الواضح أنّ هيمنة اللواء 30 على برطلة قد أتاحت له الوصول إلى نفوذٍ سياسي وإقتصادي غير متوانٍ، استُخدم لصالح السكان الشبك الموالين للفصيل. وقد جعل هذا الناحية مكاناً غير مرغوب فيه للمسيحيين وغير آمن للعودة إليه. ووفقاً لأحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، «يتدخّل الحشد الشعبي في كل جوانب الحياة، كما في التعيينات والقرارات الحكومية. هذا ما شعرنا به بعد 2014.»[85] وهو أعطى مثالاً على ذلك متحدّثاً عن تدخُّل الحشد الشعبي لمنع تعيين مرشّح مسيحي رئيساً لجامعة الحمدانية. وهم تمكّنوا من القيام بذلك على الرغم من تعليمات رئيس الوزراء بتعيين المرشّح المسيحي بسبب سيطرة عصائب أهل الحق على وزارة التربية والتعليم.

أوضح شخص آخر تمّت مقابلته كيفية تأثير الحشد الشعبي على سلوك مؤسّسات أمن الدولة: «إذا حدثت مشكلة بين مسيحي وشيعي شبكي، وإذا حاولت الشرطة المحلية أداء دورها، سيتدخل الحشد الشعبي في مسار التحقيق ويشكّل ضغطاً على مركز الشرطة.»[86] كما اتُّهم الحشد الشعبي بالتدخل لإلغاء قرار أصدرته وزارة التخطيط لتعديل حدود الوحدات الإدارية في منطقة الحمدانية، والذي كان من شأنه أن يساعد في التخفيف من حدّة النزاع السكني بين المسيحيين والشبك.[87] أيضاً، وفقاً للتقارير، يتلاعب الحشد الشعبي في سندات ملكية المساكن ويتدخل في المعاملات العقارية.[88]

في النهاية، إنّ سيطرة الحشد الشعبي على الحياة العامة في برطلة تضرّ بالشبك أيضاً، إذ أنها تثير استياء جيران هؤلاء الأخيرين منهم بشكل متزايد بسبب ارتباطهم بسياسات

«تسبّب وجود الحشد الشعبي بهجرة أقليات أكبر من تلك التي تسبّب بها المتطرفون.»[84]

الفصيل وشعورهم بعدم المساواة في المعاملة. كما يقلّل ذلك من فرص الشبك للتقدُّم خارج إطار سياسات الفصائل المتحالفة مع إيران. خلال إنتخابات العام 2018، منع اللواء 30 أعضاء حركة الشبك الأحرار، وهو حزب سياسي منافس متحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، من إنشاء مكتب وتنظيم حملات، على الرغم من حصولهم على إذن من الحكومة العراقية.[89]

بعشيقة: إبقاء الحشد الشعبي في مأزق

إنّ بعشيقة والقرى المحيطة بها هي موطن لمجموعة متنوّعة للغاية من المجتمعات التي تتضمّن الأيزيديين والأكراد المسلمين والشبك والمسيحيين والعرب السُنة والشيعة. أما بلدة بعشيقة نفسها هي ذات أغلبية أيزيدية. منذ إنتهاء النزاع مع داعش، تنقّلت السيطرة على الناحية بين عدّة قوات أمنية مختلفة. فسيطرت البيشمركة على المنطقة بين العامَيْن 2016 و2017، في حين تواجد اللواء 50 (كتائب بابليون) فيها حتى العام 2019.[90] حالياً، إنّ اللواء 30 (لواء الشبك) هو الفصيل الرئيسي للحشد الشعبي المتواجد في الناحية التي تخضع لسيطرة الجيش العراقي عامةً.

تختلف تجربة بعشيقة عن تجربة برطلة اختلافاً كبيراً على الرغم من وجود اللواء 30 في المدينتَيْن. فلم يبلّغ الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم عن أي تدفق غير متناسب لمجتمعات الشبك إلى الناحية بسبب تأثير الفصيل. في الواقع، شهدت بعشيقة حركة عودة كثيفة لسكّانها الأيزيديين والمسيحيين، على الرغم من أنّ أعداد هؤلاء لا تزال أقلّ بكثير مما كانت عليه قبل غزو داعش. ومع ذلك، ورد أنّ الأشخاص المرتبطين بالمؤسسات الكردية – الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الأسايش أو البيشمركة – يواجهون مشاكل في المنطقة. وبحسب أحد الذين تمّت مقابلتهم، «بعد وصول قوات الحشد الشعبي، غادر بعض الناس البلدة لأنهم كانوا خائفين من عمليات القتل والإغتيالات. عاد البعض، لكنّ الغالبية لم تفعل.»[91] وذكر آخر أنّه سمع أنّ الحشد الشعبي حظر أعضاء من البيشمركة، مما أثّر على المتطوّعين من الشبك.[92]

يعود سبب عدم وجود تغيير ديموغرافي واسع النطاق في بعشيقة إلى تمكُّن السكان المحليين من منع الحشد الشعبي من إقامة قاعدة داخل البلدة. في هذا الصدد، أوضح أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم:

> تكاتف الناس في المنطقة حول هذه المسألة. إنّ أول ما فعلوه، أعني رجال الدين والشخصيات العامة من كل الطوائف، هو منع أي فصيل للحشد الشعبي، سواء كان أيزيدياً أم مسيحياً أم مسلماً، من دخول المدينة. هم جعلوا وجودهم يقتصر على أطراف المدينة، وانحصرت الشؤون العسكرية بالشرطة والأمن الوطني والإستخبارات. لهذا السبب لم يتمكّنوا من التدخُّل بشؤون البلدة.[93]

وذكر نفس الشخص الذي تمّت مقابلته أيضاً وجود توصية من مرجعية النجف (أعلى سلطة شيعية في البلاد) والحكومة العراقية لرعاية الأقليات الدينية، سواء كانوا من الأيزيديين أو المسيحيين. «لهذا السبب، ترى أنّهم يتجنبون بشكل أو بآخر التصعيد مع هذه المكونات.»[94] مع ذلك، أبدى الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم مخاوف من حدوث تغيير ديموغرافي في المستقبل، خاصةً وأنّهم شهدوا على تجربة برطلة المجاورة. فأشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى برطلة على أنها «خسارة» وخشي أن يحدث الأمر نفسه في مكان آخر في المنطقة:

> حدث الكثير من التغيير في برطلة ويوجد الكثير من الغضب هناك. تعاني قرقوش الآن من الأمر نفسه. حدث ذلك أيضاً في تلكيف. وهم يريدون بعشيقة! لكننا نواجههم وجهاً لوجه. لن نسمح بذلك.[95]

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من إقتصار دور اللواء 30 الأمني على محيط المدينة، يزعم أنّه يمارس نفوذاً فاسداً على الحكم المحلي والإقتصاد في بعشيقة من خلال وسائل أخرى. وفقاً لأحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، تتجلّى إحدى هذه الوسائل في السعي للسيطرة على التعيينات العامة:

> في بعشيقة، يحاول الحشد الشعبي فرض سيطرته على الإدارات العامة ووضع مديرين من مكوّنات معينة في تلك الإدارات وإستبعاد مكوّنات أخرى. على سبيل المثال، ينتهز اللواء 30 ووعد القدو على

وجه التحديد كل فرصة لاستبدال المديرين الأيزيديين أو المسيحيين بمديرين من الشبك، بغضّ النظر عن اختلاف جودة كفاءاتهم المهنية وخبراتهم الإدارية وحتى عن التوازن الموجود في المدينة.[96]

وبحسب ما ذُكر في التقارير، فإنّ معظم المناقصات الصادرة في بعشيقة تُمنَح لشركات مملوكة من قِبَل أشخاص شيعة على ارتباطٍ بالحشد الشعبي.[97] وأشار أحد الذين تمّت مقابلتهم إلى مشاريع التخطيط العمراني الجديدة والتوسّعات الجارية في الريف، والتي يعتقد أنها ستؤدي إلى حصول الشيعة الشبك على المزيد من الأراضي في الناحية.[98] كذلك، سعى الحشد الشعبي إلى التأثير على السياسات الإنتخابية الوطنية من خلال تواجده في المدينة، كما يتّضح من خلال حادثة وقعت في سياق الإنتخابات النيابية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2021:

قبل أيام قليلة، ترشّحت إحدى الإناث للإنتخابات ضمن لائحة ترتبط بالحشد الشعبي، بحضور أعضاء من عصائب أهل الحق. لقد كانت رسالة خفية بأنهم موجودون، وبأنهم يتحكمون بزمام الأمور، ولديهم القدرة على القيام بهذا أو ذاك ... لم تكن هذه حملة سياسية بقدر ما كانت رسالة تهديد للشعب.[99]

تواجد القوات التركية

الأتراك متواجدون على الجبال، فلا ندري ماذا يحدث، ولا مَنْ جلبهم، ولا السبب. لا يمكنك الصعود على ذلك الجبل، وبالتالي لا نعرف ماذا يوجد هناك. كل طرق العراق مفتوحة ما عدا جبل بعشيقة. لماذا يُمنَع علينا الذهاب إلى ذلك الجبل؟[100]

من الأسباب البارزة لانعدام الأمن وعدم اليقين التي أثارها مَنْ تمّت مقابلتهم في بعشيقة وجود القوات التركية في الناحية، والخوف من أنْ يؤدّي ذلك إلى توريط السكان المحليين في نزاعات أكبر. يعود وجود هذه القوات إلى العام 2015، عندما أنشأت تركيا قاعدة عسكرية لتدريب القوات المحلية تحضيراً للهجوم على داعش في الموصل. لكن منذ هزيمة داعش، لم تظهر تركيا أي نية لسحب قواتها من العراق. ويعارض العديد من جماعات الحشد الشعبي، ولا سيما الفصائل المدعومة من إيران، الوجود التركي ويعتبره إحتلالاً.

في نيسان/أبريل 2021، تمّ شنّ هجوم صاروخي على القاعدة التركية في بعشيقة، أسفر عن مقتل جندي تركي وإصابة مدني محلي. على الفور، ألقت السلطات التركية اللوم على الحشد الشعبي، إذ اعتقدت أنّ الصاروخ انطلق من منطقة يسيطر عليها اللواء 30. ومنذ ذلك الحين، شُنّت عدة هجمات صاروخية أخرى على القاعدة، من ضمنها تلك التي شُنّت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021.[101]

تشير حوادث كهذه إلى تزايد الأعمال العدائية والتهديدات العدوانية من الحشد الشعبي ضد تركيا، مما يثير مخاوف من تصعيد عسكري محتمل. عبّر أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم عن هذه المسألة قائلاً: «هذا هو التحدي الأكبر، وهو يثير مخاوف الناس الذين يعيشون هناك – الخوف من نزاع دولي كبير في تلك المناطق بين القوى الإقليمية.»[102]

5

سنجار: ثماني جهات تحفظ الأمن، ولا أمن!

لطالما جعل موقع سنجار الإستراتيجي منها موقعاً للمنافسة بين القوى الإقليمية، والتي غالباً ما تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب سكان المنطقة. وفقاً للتاريخ الذي شهدته المنطقة، يُعتبَر تشكيل العديد من القوات الأيزيدية بالكامل في سنجار بعد العام 2014 خطوة مهمة نحو مزيد من الحكم الذاتي المحلي في مجال الدفاع. ومع ذلك، تُعَدّ سنجار واحدة من أوضح الحالات التي شكّل فيها وجود الجماعات المسلّحة المتنافسة عقبة أمام عودة المدنيين النازحين، والتي تفاقمت بسبب التوترات الإقليمية المستمرّة.

تُعتبَر سنجار (شنگال)، الواقعة غرب الموصل بالقرب من الحدود السورية والتركية، موطناً تاريخياً لنسبة كبيرة من المجتمع الأيزيدي في العراق. وتُشكّل المنطقة أيضاً موطناً للعرب السُنة ولعدد قليل من السكان المسيحيين. قبل تقدُّم داعش، كانت سنجار تقع تحت السيطرة الفعلية لحكومة إقليم كردستان، مع توفير البيشمركة للأمن. وكان يتم اختيار المسؤولين المحليين، بمَنْ فيهم القائمقام ومديري النواحي ومعظم أعضاء مجلس القضاء تبعاً لولائهم للحزب الديمقراطي الكردستاني.[103] فلم يكن لدى سكان سنجار سوى القليل من السبل للمشاركة السياسية المشروعة، في حين تم إهمال القضاء بشدة من حيث توفير الخدمات العامة.

عندما تقدّمت قوات داعش في سنجار في آب/أغسطس 2014، هربت قوات البيشمركة دون سابق إنذار والتي كانت مكلّفة بالدفاع عن المنطقة، تاركةً السكان المحليين بلا حماية. واضطرّ جميع السكان المدنيين تقريباً إلى الفرار. فتوجّه ما لا يقلّ عن 50.000 أيزيدي إلى جبل سنجار، حيث ظلوا محاصرين في الحرّ لعدة أيام دون مساعدة.[104] وتعرّض الأيزيديون الذين لم يتمكّنوا من الفرار لفظائع على يد داعش، والتي صُنّفَت فيما بعد بالإبادة الجماعية.

للإستجابة لهذه الأزمة، إختار بعض السكان المحليين البقاء للدفاع عن مناطقهم. فانضم العديد من الرجال الأيزيديين إلى وحدات مقاومة سنجار المشكَّلة حديثاً والمتحالفة مع حزب العمال الكردستاني. وبالتعاون مع وحدات حماية الشعب المتمركزة في سوريا، أقام عناصر من هذه القوات ممراً لإجلاء الأيزيديين المحاصرين في جبل سنجار عبر الأراضي السورية، وهؤلاء عبروا مرة أخرى عبر الحدود إلى

كردستان العراق. وهكذا، لعبت القوات شبه العسكرية دوراً رئيسياً في التخفيف من وطأة الكارثة الإنسانية التي سبّبها تقدُّم داعش. وصف أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم ذكرياته عن الأحداث على النحو التالي:

> عندما كنا محاصرين على الجبل، لم تكن هناك قوات على الإطلاق، لا عراقية، لا بيشمركة، لا أحد ... باستثناء عدد قليل من أعضاء حزب العمال الكردستاني، بالإضافة إلى مجموعة من وحدات مقاومة سنجار. هؤلاء دافعوا عن جبل سنجار ومحيطه.[105]

بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2015، إسترجعت قوات وحدات مقاومة سنجار ووحدات حماية الشعب من جهة والحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة أخرى السيطرة على أجزاء مختلفة من سنجار من قبضة داعش. في الفترة التي أعقبت طرد داعش، إندلعت معارك متكررة بين هاتَيْن الجهتَيْن للسيطرة على القضاء. ففرض الحزب الديمقراطي الكردستاني حصاراً على المنطقة بهدف ظاهري هو وقف تدفق التعزيزات إلى وحدات مقاومة سنجار، لكنه أوقف بذلك أيضاً المساعدات الإنسانية. في هذا الوقت، كانت الحكومة المركزية العراقية تموّل وحدات مقاومة سنجار، بينما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يموّل قوته الأيزيدية الخاصّة.

تغيّر ميزان القوى بشكل كبير في تشرين الأول/أكتوبر 2017. بعد إستفتاء الإستقلال الكردي، طردت قوات الحشد الشعبي، بدعم من الحكومة المركزية العراقية، البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني من سنجار. في الوقت نفسه، أُجبر أعضاء الإدارة السياسية التي عينها الحزب الديمقراطي الكردستاني في القضاء على التخلي عن مناصبهم. بعد ذلك، تم تعيين قائمقام جديد وإدارة محلية جديدة بشكل غير رسمي خلال إجتماعٍ للجهات الأمنية المحلية والأحزاب السياسية وزعماء العشائر والشخصيات الدينية. دُعمت هذه الإدارة الجديدة من قِبَل حزب العمال

«هناك ثماني قوى مختلفة، يقول جميعهم إنهم يعملون لحمايتنا، لكن لا أحد يفعل ذلك.»[108]

الكردستاني والحشد الشعبي، على الرغم من عدم الإعتراف بها رسمياً من قِبَل الحكومة العراقية أو حكومة إقليم كردستان. ومهّد دخول قوات الحشد الشعبي إلى المنطقة ودعمهم للإدارة الجديدة الطريق لمزيد من التعاون الرسمي بين حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار من جهة والحشد الشعبي من جهة أخرى، مع تحوُّل وحدات مقاومة سنجار رسمياً إلى لواء ضمن قوات الحشد الشعبي في العام 2019.[106]

القوات الأيزيدية: هل هي حصن ضدّ الجماعات الأكبر؟

أقرّ العديد من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، على الرغم من إنتماءاتهم السياسية المختلفة، بأهمية تشكيل القوات الأيزيدية في سنجار. فاعتبر الأيزيديون أنّ تشكيل القوات المحلية انطبع بأهمية كبيرة بشكل خاص، وذلك بسبب شعورهم سابقاً بالخيانة من قِبَل القوى الكبرى والقوات المسلحة. يشعر العديد من سكان سنجار بالإستياء من البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، ويعود سبب ذلك على وجه الخصوص لانسحابهم من مواجهة تقدُّم داعش. وقد عبّر أحد الذين تمّت مقابلتهم عن أحداث 3 آب/أغسطس 2014 بقوله:

> عندما وقعت المجزرة، كان هناك 12.000 من البيشمركة. كانوا متواجدين في سنجار ومناطق أخرى، في ذلك اليوم الأسود الذي نعتبره أكبر خيانة حدثت لنا. فقد الآلاف من شبابنا وشيوخنا حياتهم، وسقطت جميع أخواتنا وبناتنا في أيدي داعش.[107]

بالإضافة إلى كون وحدات مقاومة سنجار لعبت دوراً بارزاً في مواجهة داعش، فهي تشكّل مع الجماعات الأخرى حالياً قوة موازنة لقوى أكبر مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتعارض محاولات هذه القوى للهيمنة على القضاء. وبهذه الطريقة، يمكن تفسير إصطفافها مع حزب العمال الكردستاني، ولاحقاً مع الحشد الشعبي، على أنها خيارات إستراتيجية زادت من قدرتها على التصدّي للحزب الديمقراطي الكردستاني. وللمرّة الأولى، تمّ إقصاء الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى حدٍّ كبير عن القضاء من قِبَل هذه الجماعات التي تحرص على عدم عودته.

ومع ذلك، تعرّض وجود القوات المتحالفة مع حزب العمال الكردستاني في سنجار لإنتقادات شديدة من قِبَل بعض الذين تمّت مقابلتهم، والذين سلّطوا الضوء على وضعها غير القانوني وكذلك على إنتهاكاتها لحقوق الإنسان. وذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنّ القوات نفذت إعتقالات تعسفية وإغتيالات ومضايقات وإبتزازات للمعارضين السياسيين والأشخاص الذين انشقوا عنها.[109] كما انتقد الشخص نفسه حزب العمال الكردستاني لمنعه الأحزاب الكردية من القيام بحملات إنتخابية في قضاء سنجار، الأمر الذي ندّد به لاعتباره انتهاكاً للحقوق المدنية والسياسية وحق حرية التعبير. وصنّف شخصٌ آخر حزب العمال الكردستاني على أنه «قوة خارجية» مثل الحشد الشعبي والبيشمركة، موضحاً أنّ «العنصر الأجنبي ضارّ بالجسم.»[110]

إتفق الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم على أن قوة أيزيدية مرتبطة بالقوات المسلّحة العراقية هي أفضل نموذج للأمن في المنطقة. فهم فضّلوا ذلك على ارتباط الجماعات الأيزيدية بالحشد الشعبي أو حزب العمال الكردستاني كما هو الوضع حالياً، بحيث أنّ سنجار ليست ضمن أولويات هذه الجماعات:

> يتألّف الحشد الشعبي من إخواننا القادمين من الجنوب، لكن حتى ولو تواجدوا هنا بالآلاف، إذا حدث شيء ما في البصرة أو النجف، سينسحبون جميعاً على الفور بعد تلقّيهم لمكالمة هاتفية واحدة تدعوهم إلى ذلك. لكن لو كانوا من الأيزيديين في سنجار، فلا، سيضطر العدو إلى العبور على جثثنا ولن يغادر أحد.[111]

الفصائل والخلاف السياسي المستمرّ

> إنّ قضية الأيزيديين هي قضية محلية وإقليمية ودولية، وعلى الرغم مما حصل لنا، لا تزال الحكومة العراقية غير مهتمة بنا. قضيتنا موضع مساومة حتى الآن، خاصةً بين الكاظمي والبارزاني. وكأننا في مزاد، إنهم يتاجرون بدمائنا ودماء عائلاتنا.[112]

من المسبّبات الرئيسية لانعدام الأمن في سنجار واقع عدم تسوية الوضع السياسي للمنطقة بين بغداد وأربيل حتى الآن. إنّ وجود جماعاتٍ مسلحة متعددة في المنطقة، تملك أجندات تختلف عن أجندات الحكومتَيْن، يزيد من تعقيد الوضع.

في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحرزت الحكومتان العراقية والكردية بعض التقدُّم نحو حلّ المأزق السياسي في القضاء من خلال التوقيع على إتفاقية سنجار التي تم التفاوض عليها بحضور بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI). وقد تعرّضت إتفاقية سنجار لإنتقادات شديدة من قِبَل أعضاء المجتمع الأيزيدي لأنه تم التفاوض عليها دون مشاورة جدّية مع الجماعات الأيزيدية، ولعدم تطرّقها إلى قضايا العدالة الإنتقالية. ومع ذلك، فإنّ الإتفاقية تستجيب للعديد من المطالب المهمة الأخرى. فهي تتناول قضية الإدارتَيْن المتنافستَيْن في القضاء من خلال وضع إطار لانتخاب قائمقام جديد وتنص على تطويع قوة أمنية محلية مكونة من الأيزيديين النازحين. كما تدعو إلى إخراج جميع الجماعات المسلحة الأخرى من المنطقة وإقامة شراكة بين بغداد وأربيل لإعادة الإعمار.

لكنْ، وعلى الرغم من التوافق السياسي رفيع المستوى، ظلّت إتفاقية سنجار دون تنفيذ إلى حدٍّ كبير. وكان من الطبيعي أن يعارض حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له الإتفاقية، إذ اعتبراها فرصة للحزب الديمقراطي الكردستاني للعودة إلى القضاء. واعترض أنصار مجلس الإدارة الذاتية في شنگال الموالي لحزب العمال الكردستاني على الموعد النهائي الذي حدده الجيش العراقي للقوات الموالية لهذا الحزب لإخلاء المنطقة. كما أنه من غير الواضح للعديد من الأيزيديين كيفية تنفيذ طرد وحدات مقاومة سنجار على أرض الواقع، إذ أنّ أعداداً كبيرة من الأيزيديين المحليين هم أعضاء في القوة.

أيضاً، إضطلع الحشد الشعبي بدورٍ فاعل في عرقلة تنفيذ الإتفاقية ومنع إعادة الإدارة الموالية للحزب الديمقراطي الكردستاني. أتى ذلك تنفيذاً للإستراتيجية العامة للحشد الشعبي المتمثّلة في معارضة التطبيع السياسي والإستقرار في المناطق المُتنازَع عليها، الأمر الذي من شأنه أن يحدّ من دوره.[113]

نتيجةً لذلك، فإنّ استمرار الغموض بشأن الإدارة المستقبلية لسنجار يعني أنّ القضاء لا يزال مهملاً ويفتقر إلى الخدمات العامة، مع تقدُّم ضئيل نحو إعادة الإعمار. ووفقاً لقَوْل أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، فإنّ معظم الإدارات العامة لا تزال مغلقة، بما في ذلك تلك التي تُعنى بخدمات مهمة أساسية لعودة النازحين.[114] حالياً، يحاول الحشد الشعبي ملء هذه الفجوة، وبالتالي تعزيز دوره كجهة فاعلة في المجالَيْن الإقتصادي والتنموي. وفي نيسان/أبريل 2021، بدأ الحشد الشعبي في تنفيذ حملة لإزالة أنقاض الحرب من القضاء، وعرض إعادة بناء منازل السكان المحليين المدمرة دون أي تكلفة. ومع ذلك، رفض الكثيرون السماح للحشد الشعبي بإعادة بناء منازلهم، خوفاً من دوافعه السياسية.[115]

الجماعات المسلّحة والتوترات الإقليمية

من المواضيع الرئيسية التي أثيرت في المقابلات تحوُّل المنطقة إلى بؤرة تتصاعد فيها التوترات الإقليمية جرّاء وجود الجماعات المسلحة في سنجار. فيشكّل وجود الجماعات المسلحة المتحالفة مع حزب العمال الكردستاني في القضاء مشكلة لتركيا التي تخشى أن يمكّن ذلك حزب العمال الكردستاني من إنشاء قاعدة عمليات ثانية تزيد من معاقله الحالية في جبل قنديل في شمال العراق.[116] كما دعت الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبر أيضاً حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية إلى مغادرة الحزب لسنجار. هذا التقلُّب الجيوسياسي هو عامل آخر يثني السكان النازحين من القضاء عن العودة.

دأبت تركيا على استهداف سنجار بشكل دوري بضربات جوية، قتلت إحداها قائد وحدات مقاومة سنجار زردشت شنكالي.[117] في كانون الثاني/يناير 2021، ألمح الرئيس أردوغان إلى أنه كان يستعد لهجوم عسكري على سنجار، وهدّد قائلاً: «قد نأتي إلى هناك بين ليلة وضحاها، بشكلٍ فجائي.»[118] فنشر الحشد الشعبي بشكل إستباقي 10.000 مقاتل إضافي في سنجار في شباط/فبراير، إلا أنّ الهجوم التركي لم يُترجَم على أرض الواقع.[119]

وكما هو الحال في بعشيقة، يؤكد الحشد الشعبي على دوره كقوة تتصدّى لتقدُّم تركيا في سنجار من أجل تبرير إستمرار دوره المحلي. فوجّهت الفصائل القيادية في الحشد الشعبي، من ضمنها عصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء ومنظمة بدر، تهديدات ضدّ تركيا رداً على التلميح للهجوم على سنجار، حيث قال زعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي إنّ الوجود التركي في العراق «أخطر من [وجود] الولايات المتحدة الأميركية.»[120] كما أدخل العداء لتركيا الحشد الشعبي في تحالف مع حزب العمال الكردستاني، مما يزيد من تمسُّك المجموعتَيْن بموطئ قدمهما في سنجار.

العودة إلى سنجار

> تتواجد في سنجار والمناطق المحيطة بها ثماني قوى عسكرية مختلفة. وهذه فقط القوى المُعلنَة حتى الآن. يضغط كل ذلك على الجروح التي لا تزال تنزف. وحتى الآن، لم يعد الناس إلى ديارهم.[121]

إنّ معدّل عودة النازحين إلى سنجار هو واحد من بين الأقلّ في كافة أنحاء العراق. قال أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم: «إنّ عمليات العودة حتى الآن بالكاد تحدث.»[123] يتوفّر العديد من الأسباب التي تثني عن العودة، إلا أنه من الواضح أنّ إنتشار الجماعات المسلحة والوضع الأمني المتقلّب شكّلا السببَيْن الأساسيَيْن لذلك. وبما أنّ الجماعات المسلّحة المتعدّدة الموجودة تملك دوافع سياسية متضاربة، فإنّ حدوث مواجهات ومناوشات أمرٌ وارد. ويخشى المدنيون من أن يؤدي غياب قوة أمنية رسمية وموحدة إلى تركهم بدون حماية. من العوامل الأخرى التي ذُكرت كانت عمليات بناء قواعد عسكرية داخل مدينة سنجار نفسها وعلى الجبل، والتي وصفها أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنها «عامل سلبي للغاية لا يدعم الإستقرار والأمن في تلك المناطق.»[124]

«إنّ عدم عودة الشعب هو استثمار سياسي.»[122]

وفقاً لشخصٍ آخر تمّت مقابلته، فإنّ الجماعات المسلحة نفسها تخلق أيضاً «ضغوطاً وإستفزازات ومضايقات» للأشخاص العاديين الذين يعودون:

> هم لا يحرموننا من حقوقنا الدينية، لكنهم يضايقوننا ويحاولون إستفزازنا مستغلّين أي عذر. على سبيل المثال، تحتلّ المليشيات أراضي المزارعين ولا تغادرها. أولئك الذين يأوون شيوخاً أو نساءً في المنزل – تحتلّ القوات ممتلكاتهم.[125]

غالباً ما لا تجد العائلات التي عادت إلى سنجار الوضع أفضل من الحياة في النزوح. ففي أعقاب التهديدات التركية للمنطقة، تلقت السلطات العراقية وسلطات حكومة إقليم كردستان مئات الطلبات من عائلات في سنجار تطالب بالعودة إلى مخيمات النزوح في دهوك.[126]

نظراً لاعتبار سنجار موطن الأيزيديين في العراق، فإنّ النزوح المُطوَّل لسكان المنطقة له رمزية، لأنه يمثل إستمرار الإجتثاث الذي عانى منه المجتمع خلال الإبادة الجماعية كما يشير إلى فشل الجهات السياسية الفاعلة في تهيئة الظروف اللازمة لضمان سلامة المجتمع وبقائه. أما العرب السُنة، من جانبهم، فيواجهون مجموعة من العوائق الخاصة بهم للعودة إلى سنجار بسبب إنهيار الثقة بشكلٍ كاملٍ نتيجة لفظائع داعش، بالإضافة إلى سيطرة الجماعات المسلحة المعادية لعودتهم. أفاد أحد الذين تمّت مقابلتهم إلى أنّه تم استغلال الإنقسامات بين الأيزيديين والعرب السُنة لتحقيق مكاسب سياسية:

> ما يفعلونه هو خلق الفتنة، خاصةً بين الأيزيديين والمكوّن العربي. بإسم الأيزيديين، يفعلون شيئاً يثير الفتنة فيما بيننا.[127]

6 تلعفر: سلام هشّ

غالباً ما يُنظَر إلى تلعفر كنموذجٍ مصغّر للتوتّرات بين الشيعة والسُّنة في العراق. شهدت المدينة هجرة جماعية للسكان الشيعة جرّاء إحتلالها على يد داعش في حين لازمها العديد من السُّنة. بعدذاك، أدّى تحرير المدينة من قِبَل فصائل التركمان الشيعية في الحشد الشعبي إلى قلب المقاييس مرة أخرى. إنّ الإشكالية المطروحة مع عودة المدنيين السُّنة والشيعة إلى المدينة تتمحور حول الدور الذي سيلعبه الحشد الشعبي في تحقيق رغبات هذه المجتمعات في مستقبل أقلّ انقساماً.

تلعفر هي مدينة ذات أغلبية تركمانية تقع على بُعد حوالي 63 كلم غرب الموصل. يشكّل التركمان السُّنة ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان بينما يشكّل التركمان الشيعة الربع الباقي.

في السنوات التي تلت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، أصبحت تلعفر بؤرةً للعنف الطائفي. فتحوّلت إلى مركز تجنيدٍ لتنظيم القاعدة في العراق وغيرها من المنظّمات المتمرّدة، مما جذب العديد من التركمان السُّنة الذين عانوا من عدم المساواة بعد سقوط حكومة صدّام حسين. في غضون ذلك، قامت مؤسسات أمن الدولة في المدينة بتطويع تركمان شيعة بشكلٍ شبه حصري، مما أدى إلى توسيع رقعة الإنقسامات الطائفية. تسبّب ذلك بفصلٍ عنصري في المدينة، فانتقل العديد من التركمان الشيعة إلى الأحياء ذات الأغلبية الشيعية المحمية بجدرانٍ من الإسمنت المسلّح تقي من التفجيرات. إلا أنه وفي السنوات التي تلت العام 2009، هدأ الوضع نتيجة تطويع المزيد من السُّنة في قوّات الشرطة.[128]

إستولت داعش على تلعفر في 16 حزيران/يونيو 2014، بعد فترةٍ قصيرة من سقوط الموصل، واحتلّت المدينة لأكثر من ثلاث سنوات. وتسبّب تقدُّم داعش في نزوح حوالي 200 ألف شخص من المدينة.[129] لكن بقي فيها قسم كبير من السكان السُّنة – 50.000 شخص حسب بعض التقديرات[130] – خلال فترة إحتلالها من قِبَل داعش. ولعبت المدينة دوراً مهماً ومروّعاً في عمليات داعش، إذ شكّلت قاعدة إنطلاق للهجوم على سنجار وسوقاً مركزياً للأيزيديين الذين تمّ اختطافهم.

حصلت العمليات العسكرية لاستعادة تلعفر من داعش في الفترة الممتدّة ما بين 20 و31 آب/أغسطس 2017، وقد نفذّها لفيف من القوّات العراقية وقوات التحالف وقوات الحشد الشعبي. كان دور الفصائل الشيعية في الحشد الشعبي في عمليات تلعفر موضع خلاف منذ البداية، إذ رفضت تركيا في البداية قبول مشاركتها. في النهاية، قاتلت الفصائل الرئيسية الموالية لإيران في الحشد الشعبي في العمليات بما فيها منظّمة

بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، بالإضافة إلى لواء العباس غير التابع لإيران.

القضايا الحالية

> بشكلٍ عام، إنّ الوضع أفضل الآن بالمقارنة مع ما كان عليه قبل داعش، لأنّ الناس من كافة الطوائف أدركوا أنّ داعش لا تحقّق مصلحتهم، ولا تعمل لخدمة البلاد.[131]

في البداية، أثار الدور البارز الذي لعبته قوات الحشد الشعبي في تحرير تلعفر المخاوف من أن يرتكب المقاتلون الشيعة هجمات إنتقامية ضدّ السُنة. وعلى الرغم من ورود تقارير عن أعمال نهبٍ وتدميرٍ للممتلكات مع دخول الفصائل إلى المدينة، غير أنّ حجم الإنتهاكات بشكل عام بدا أقلّ مما كان يُخشى حدوثه. وفي حين كان المدنيون التركمان الشيعة أوّل العائدين إلى تلعفر، الأمر الذي قد يعود سببه إلى وجود الفصائل التي يقودها الشيعة، سرعان ما تبعهم آخرون. أرجع الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم ذلك إلى حقيقة ضمّ الحشد الشعبي لفصائل سُنّية وشيعية: «شاركت جميع أطراف المدينة في التحرير»، على حدّ تعبير أحدهم.[132] وأشار آخر إلى أنّ قوّات الحشد الشعبي، وكذلك القوات الأمنية الأخرى العاملة في تلعفر، تتكوّن من أشخاص من المنطقة، ما أثّر إيجابياً على الأمن في المدينة.[133]

بالنسبة إلى التوترات الطائفية، فإنّ المشهد العام يشير إلى تحسّن العلاقات بين السُنة والشيعة في تلعفر. «إنّ الصورة القاتمة التي جعلت تلعفر سيئة السمعة لم تعد موجودة»، بحسب أحد الذين تمّت مقابلتهم.[134] كما أفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن إزدياد الزيجات بين أشخاصٍ من المكوّنَيْن، وقالوا إنّ الناس من كلا الطائفتَيْن يشاركون في المناسبات الدينية العائدة لكلّ طائفة، مشيرين إلى محرّم والمولد النبوي كأمثلة. قال شخص آخر تمّت مقابلته: «يزور الناس بعضهم، حتى الشراكات التجارية تزدهر».[135]

على الرغم من كلّ ذلك، يكمن جانب آخر لهذه القصة وهو أنّ قسماً كبيراً من السكان السُنة لا يزال خارج تلعفر. فتشير آخر التقديرات المتوفّرة إلى أنّ 60٪ فقط من سكان تلعفر قد عادوا.[136] ومعظم السكان الذين يشكّلون نسبة 40٪ المتبقية هم من السُنة، وهؤلاء لم يعودوا بل لا يزالون نازحين داخل العراق أو في سوريا وتركيا.[137] ونظراً لبقاء العديد من السُنة في المدينة تحت حكم داعش، يسهل على الحشد الشعبي إتّهامهم بالإنتماء إلى داعش، بغض النظر عن درجة تورطهم الفعلي مع التنظيم. وتتعزّز الشكوك بارتكاب السُنة ذنباً كلما طالت الفترة ما بين التحرير وعودتهم إلى تلعفر.[138]

حتى الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم والذين سلّطوا الضوء على العلاقات الإيجابية بين الطوائف في تلعفر، أقرّوا بأنّ هذا التسامح لا يمتدّ ليشمل العائلات المرتبطة بداعش. «المشكلة هي أنّ بعض العائلات تضمّ إرهابيين»، على حدّ تعبير أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم.[139] تظلّ المسؤولية الجماعية الملقاة على عاتق العائلات لإنتماء أحد أفرادها لداعش عائقاً رئيسياً أمام عودة السُنة إلى تلعفر، على الرغم من التقدُّم المعلَن نحو المصالحة. على سبيل المثال، تمت المناداة بإتفاق العياضية الذي أُبرم في العام 2018 ووقّع عليه زعماء العشائر السُنّية والشيعية في ناحية العياضية الواقعة جنوب تلعفر على اعتباره قصة نجاح عن مصالحة مكّنت من عودة الأشخاص من كلا الطائفتَيْن.[140] إلا أنّ الإتفاق تضمّن بنداً يمنع عودة أي شخص تورّط بأعمالٍ إرهابية وأقاربه من الدرجة الأولى، إلا إذا خضعوا لإجراءات أمام المحاكم تنتهي بإعلان براءتهما.[141]

وكانت لهذا الشرط، أي الخضوع لإجراءات خاصة لإثبات براءة المرء، آثار بعيدة المدى على السُنة الراغبين في العودة إلى تلعفر. فكَوْن العديد من سكان تلعفر عملوا في القطاع الحكومي، جاء شرط الحصول على تصريح أمني ليعيق إستئناف عملهم.[142] يؤثّر ذلك أيضاً على حرية تنقّلهم، إذ يُعرَف عن قوات الحشد الشعبي المُسيطِرة على نقاط التفتيش المؤدّية إلى المدينة بأنّها تضايق السُنة الذين يُعتقَد بأنهم مرتبطون بداعش.[143] وتُعتبَر النساء معرّضات بشكلٍ خاص للمضايقات عند نقاط التفتيش، إذ غالباً ما يُفترض أنّ النساء السُنة اللواتي يسافرن بدون رفيق ذكر هنّ زوجات لأشخاص منتمين لداعش أو منتسبات لهذا التنظيم.[144] وتحجم بعضهنّ عن زيارة الأجهزة الأمنية للحصول على التبرئة خوفاً من تعرضهنّ للتحرش الجنسي هناك أيضاً.[145] علاوةً على ذلك، فإنّ المئات من النساء التركمان الشيعة اللواتي استعبدتهنّ داعش – ويُقدَّر عددهنّ بما يقارب الـ600 – لم يتمكنّ من العودة بسبب وصمة العار، ومعظمهنّ ما زلْنَ في عداد المفقودين.[146]

نظراً لعدم المساواة في الوصول إلى السلطة في المدينة والتي عانى منها التركمان الشيعة تاريخياً، فإنّ بعض التركمان السُنة في تلعفر يخشون من أن يؤدّي إزدياد نفوذ الحشد الشعبي إلى تكرار النسق. كما أنهم قلقون حيال الأهداف السياسية طويلة المدى للحشد الشعبي. فعلى الرغم من تأليف فصائل الحشد الشعبي من المقاتلين التركمان المحليين، يرى البعض أنّ هذه الفصائل تساعد على تنفيذ الأجندة الإيرانية في تلعفر.[147] أيضاً، تشعر مجموعات أخرى بالإستياء من نفوذ الحشد الشعبي. ففي حين أنّ مدينة تلعفر هي ذات أغلبية تركمانية، فإنّ نواحي العياضية وربيعة وزمار هي موطن لمجتمعات من العرب السُنة والأكراد الذين يشعرون بالتهميش بسبب هيمنة فصائل الحشد الشعبي ذات الأغلبية التركمانية.[148]

من المفترض أن يقتصر دور الحشد الشعبي على أطراف تلعفر، وأن تشكّل الشرطة المحلية نقطة الإتصال الرئيسية بالنسبة إلى كافة القضايا المتعلقة بالأمن في المدينة.[149] ومع ذلك، أُفيد في التقارير عن إنتشار مكاتب الحشد الشعبي في كافة أنحاء المدينة.[150] كما تمارس هذه القوات نفوذاً على الحكم المحلي. أوضح أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم أنّ الناس يقصدون الحشد الشعبي لحلّ مشاكلهم كلّها، مشيراً إلى أنّ نفوذ هذه القوات يمتدّ إلى ما هو أبعد من الأمن:

> تشيد جميع المكوّنات في المدينة بالحشد الشعبي، فإذا احتاجوا إلى شيءٍ ما، قصدوا الحشد الشعبي. لقد قام الحشد الشعبي بأمور أخرى غير الأمن. فهو يساهم في تنظيف المدينة، وتنظّم الحملات وتزيل الأنقاض ... حتى في شأن توفير المياه، يتبرّع الحشد الشعبي بالمياه لبعض المناطق التي تعاني من شحّ في المياه.[151]

7

كركوك: سيطرة متقلّبة

ربّما تكون كركوك الغنية بالنفط من أكثر المدن المُتنازَع عليها في العراق إذ تكتسب أهمية رمزية هائلة للعديد من المجتمعات وتطلّعاتها السياسية. لقد تقلّبت السيطرة على المدينة على مرّ السنين، وأنتجت جميع الجهات الأمنية التي أمسكت السلطة تداعياتٍ على أمن مختلف المجتمعات وتقدُّمها السياسي. وقد رمز دخول فصائل الحشد الشعبي إلى المدينة في العام 2017 إلى سقوط القوة الكردية في كركوك، لا بل أثار أيضاً تساؤلات حول الأهداف طويلة المدى للفصائل وتأثيرها على المجتمعات المختلفة التي تعيش في المدينة.

تُعَدّ كركوك مدينة مختلطة تتنازع عليها ثلاث مجموعات رئيسية: الأكراد والتركمان والعرب. شكّلت كركوك في عهد حكم حزب البعث هدفاً لسياسات تعريب واسعة النطاق. فحُرمت العائلات الكردية من ممتلكاتها وأُجبرت على الخروج من المدينة، لتحلّ محلّها عائلات عربية قدمت من أجزاء أخرى من العراق. وبعد سقوط صدام حسين في العام 2003، طالب العديد من الأكراد بإستعادة ممتلكاتهم متّبعين إجراءات هيئة حل نزاعات الملكية العقارية وعادوا إلى كركوك، مما تسبّب بمناوشاتٍ مع المجموعات الأخرى. وانطبعت الفترة التالية بالعنف المتكرّر وإنعدام الأمن، حيث حاولت كل مجموعة تغيير التوازن الديموغرافي وتوازن القوى في المدينة لصالحها. ولم يتمّ إجراء الإستفتاء على وضع كركوك الذي نصت عليه المادة 140 من الدستور العراقي، وظلّت المدينة تحت السيطرة الفعلية للحكومة المركزية.

عندما انهارت القوات العراقية في مواجهة تقدُّم داعش في 2014، نشرت حكومة إقليم كردستان قوّاتها في كركوك وسيطرت على المدينة. وتمكّنت القوات الكردية من الدفاع عن المدينة ومنع داعش من احتلالها رغم وصول قوات هذا التنظيم إلى المناطق المحيطة بها. ولم تحظَ فترة السيطرة الكردية بتأييد العديد من سكّان كركوك العرب والتركمان الذين تعرّضوا لأشكال مختلفة من العنف والتهجير القسري لدوافع سياسية. وفي تشرين الأوّل/أكتوبر 2017، عقب

نتائج إستفتاء الإستقلال الكردي، شنّت قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي هجوماً عسكرياً فرض سيطرتهما على المدينة ودفع القوات الكردية للفرار.

القضايا الحالية

أدّى دخول الحشد الشعبي إلى كركوك إلى بوتقة جديدة للقوى. وتتألّف فصائل الحشد الشعبي الرئيسية الناشطة في المحافظة من مقاتلين تركمان شيعة (اللواءَيْن 16 و 52). وقع التركمان الشيعة ضحية لداعش وتم تهميشهم خلال فترة سيطرة الأكراد على المدينة، لذا شكّلت هذه القوة الجديدة تطوراً إيجابياً بالنسبة إليهم. غير أنّ تطورهم جاء على حساب جماعات أخرى.

يُعَدّ الأكراد الأكثر غبناً تجاه وجود الحشد الشعبي. فقد نزح ما لا يقل عن 150 ألف شخص عندما دخلت قوات الحشد الشعبي كركوك، معظمهم من الأكراد.[152] وأفادت بعض التقارير عن قيام فصائل الحشد الشعبي بطرد الأكراد وإحراق ممتلكاتهم وتدميرها.[153] عاد بعض النازحين، غير أنّ الكثيرين لا يستطيعون العودة، خاصةً أولئك المنتمين إلى الأحزاب السياسية الكردية.[154] ولا يزال العديد من الأكراد في كركوك يبيعون منازلهم ويغادرون.[155]

تأثّر العرب أيضاً بدخول الحشد الشعبي إلى كركوك، ولو بدرجةٍ أقلّ. وارتبطت سيطرة الفصائل التركمانية الشيعية في الحشد الشعبي على القرى المحيطة بالبشير جنوب كركوك بعدم عودة المدنيين العرب السُنة إلى تلك المناطق، مقابل نسبة عالية نسبياً من عودة التركمان الشيعة.[156] كما قامت فصائل الحشد الشعبي بتهجير وتدمير ممتلكات عائلات يُشتبَه في إنتمائها إلى داعش في الحويجة[157] بالإضافة إلى تنفيذها لعمليات إغتيال لعرب في قضاء طوز.[158]

إنّ الأقليات الصغيرة التي تشعر أنّ أياً من القوى الموجودة في كركوك لا تمثّل مصالحها هي أيضاً عرضة للخطر في التركيبة الحالية. على سبيل المثال، تُعَدّ كركوك موطناً لعدة قرى كاكائية. تاريخياً، إصطف الكاكائيون مع القضية الكردية كونها تناسب مصالحهم، لكنّ رحيل القوات الكردية تركهم بلا حماية. أوضح أحد الذين تمّت مقابلتهم أنه بعد تغيير السيطرة في كركوك، لم تتخذ قوات الأمن الجديدة أي خطوة لمنع مهاجمة فلول داعش لقرية كاكائية:

> كانت جماعة قوامها 50 عنصراً من داعش تستعدّ لمهاجمة قرية زنقر وخطف الناس. لكننا لم نكن نعرف مَن هي، فأبلغنا الأجهزة الأمنية، لكنهم لم يحرّكوا ساكناً. في الليل، جاءت داعش واختطفتهم. في العاشرة صباحاً من اليوم التالي، حضرت الشرطة المحلية وفتحت تحقيقاً، لكن في النهاية، لم تفعل شيئاً.[159]

نتيجةً لذلك، ذكر أنّه من أصل 15 قرية كاكائية في المحافظة، لم يبق الآن سوى 5. ونسب هذا التطور إلى التغيير في السلطة: «لو لم تنسحب البيشمركة، لكان الناس قد بقوا في قراهم. ولكن عندما غادر البيشمركة، تم إفراغ مناطقنا.»[160]

تشعر الأقليات الأخرى التي لا تستفيد من حماية المليشيات في كركوك أيضاً بانعدام الأمن. أوضح شخص مسيحي تمّت مقابلته أنّ قيادات الكنيسة الكلدانية في العراق عارضت تشكيل جماعات مسيحية مسلّحة إلتزاماً بأخلاقيات نابعة من الكتاب المقدّس. وقال شارِحاً: «لذلك، ليس لدينا مفهوم تشكيل الميليشيات.»[161] الصابئة المندائيون هم أقلية دينية أخرى لا تدخل ضمن إطار الفصائل المسلّحة في كركوك. فلا يقتصر الأمر على عدم تمتّعهم بحماية الفصائل الشيعية، إنما يتعرّضون أيضاً للوصم من قِبَل الأيديولوجية الدينية للفصائل المهيمنة:

نشعر بالمضايقة، عندما يمارس إخواننا الشيعة طقوسهم الحسينية، فتعلو أصواتهم كما لو كان منسّق أسطوانات يشغّل الموسيقى. لا أستطيع الإستراحة في منزلي بسبب هذه الأصوات. عندما أسمع خطبة من المساجد القريبة منّا يُقال فيها إنّ جميع المكوّنات من غير المسلمين كفّارٌ، أشعر بعدم الإرتياح والقلق. هذا ما نفتقده أيضاً، وجود خطاب ديني متسامح يحترم حقوق الإنسان.[162]

التأثير السياسي والإقتصادي والثقافي

ما هو واضح للعيان أنّ لديهم (الحشد الشعبي) مكاتب إقتصادية ويمكنهم التأثير على صنع القرار السياسي.[163]

تلقّت فصائل الحشد الشعبي أوامر بالتراجع إلى أطراف كركوك، إلا أنها لا تزال تحظى بنفوذٍ سياسي في كافة أنحاء المدينة. ففتحت منظمة بدر مكاتب سياسية داخل كركوك برئاسة التركماني محمد البياتي. كما أنّ محافظ كركوك بالوكالة، راكان الجبوري، موالٍ أيضاً لمنظمة بدر وداعماً قوياً لاستمرار دور الحشد الشعبي في المحافظة.[164] وعنى نفوذ منظمة بدر تمتُّع التركمان والشيعة العرب بإمتيازاتٍ في الوصول إلى الوظائف والعقود والخدمات في كركوك.[165] أما بالنسبة إلى الأقليات الأصغر حجماً، فيؤثّر الحرمان من الوصول إلى الوظائف وسبل العيش على شعورها بالإنتماء، كما أوضح أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم:

تحاول كل جماعة مسلّحة السعي لتحقيق مصالحها السياسية والشخصية الخاصة، ويأتي ذلك على حساب الأقليات. بصفتي مواطن من هذه الأقليات، أعتبر نفسي الحلقة الأضعف في المجتمع، إذ يؤثّر ذلك سلباً على فرص الحصول على الخدمات والأمن والعمل. فالوظائف عاملٌ مهم لتعزيز الشعور بالأمن والإنتماء للوطن.[166]

بالإضافة إلى منح الحشد الشعبي أفضليةً للمجموعات الموالية له في الوظائف والعقود، تتّهمه الأقليات بفرض خوّات على السكان المحليين من خلال سيطرته على نقاط التفتيش:

في كل مرّة تأتي قوة جديدة، يجبون المال من الناس، من المزارعين. فهم يتذرّعون بأنهم يشترون الكاميرات الحرارية، ويريدون هذا ويريدون ذاك. يغيّرون موقع الحاجز. يؤمّنون الأموال لتحقيق ذلك من رشاوى تجُمَع بالقوة. فالحكومة العراقية خصّصت ميزانية للشؤون الأمنية. ويمنع هذا الإبتزاز النازحين من العودة. إنّ معدل البطالة في المدن يبقى مرتفعاً حتى الآن. المزارعون يريدون العودة، لكنْ عندما يعودون، يأخذون أموالهم ويتركونهم مفلسين. يأخذون منهم الأسماك، ولا يسمحون لهم بالحصول على الأسمدة.[167]

بحسب ما ورد في التقارير، إستحوذ الحشد الشعبي أيضاً على أراضٍ عامة في كركوك يؤجرها ويفرض ضرائب عليها.[168] ومؤخراً، أعلن رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض عن تخصيص أراضٍ سكنية لعائلات «شهداء» الحشد الشعبي في كركوك.[169] كما يُتّهم الحشد الشعبي بتحقيق دخل من أنشطة غير مشروعة، مثل فرض ضرائب على سائقي الشاحنات لدى مرورهم على نقاط تفتيش غير قانونية. كما عُلِم أنّ القوات تضغط على أصحاب المتاجر لدفع أموال لهم مقابل تأمين الحماية.[170] وقد اتّهم أحد الذين تمت مقابلتهم عناصر الحشد الشعبي بتهجير الصابئة المندائيين قسراً لتفادي تسديد الديون المالية المُستحقَّة لهؤلاء.[171]

من مسبّبات تمكُّن الحشد الشعبي من اكتساب الكثير من السلطة والنفوذ أيضاً، الإمتعاض الشعبي من البيروقراطية وعدم كفاءة الحكومة المركزية، ما دفع الناس إلى التماس المساعدة من الحشد الشعبي لحل مشاكلهم بسرعة. «سئم الناس من سماع عبارة «تعال وأحضِر معك أوراقك الأمنية». إنّ هذه الإجراءات تجعل الناس يائسين»، كما أوضح أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، في إشارة إلى الأسطوانة المألوفة التي يردّدها المسؤولون الحكوميون.[172]

بالإضافة إلى نفوذ الحشد الشعبي السياسي والإقتصادي، يزعم أنّه يمارس أيضاً نفوذاً ثقافياً في كركوك يتجلى في زيادة الضغط على الجماعات غير الشيعية لدفعها إلى التماشي مع الأيديولوجية الدينية الشيعية. أشار أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم إلى الإتجاه المتزايد لمشاركة الكاكائيين في الطقوس الدينية الشيعية، وحذّر من الدوافع السياسية الكامنة وراء هذه التطورات:

هذا العام، وللمرّة الأولى، شاهدنا كاكائيين يسيّرون قوافل في عاشوراء. ربما كانوا يعبرّون عن إحترامهم خلال عاشوراء لإخوانهم الشيعة في السابق، لكنهم لم يشكّلوا قوافل. هذا تغيير ثقافي أخطر بعد من التغيير الديموغرافي، لأنّ مَنْ ينضمّ إلى سياسات الولاء (الموالية لإيران) هذه، يشكّل قوافل في السنة الأولى، ثم يبدأ بزيارة الأماكن المقدسة في السنة التالية، ثمّ يُسلّم سلاحاً في السنة الثالثة ويُقال له: «إذهب وقاتِل من أجل أيديولوجيتك، لقد استشهد الحسين ويجب أن تحذو حذوه». لا يُكرَّم الحسين هكذا. لو كان يُكرَّم هكذا، كانوا سوف يجرّون أبناءهم للقتال ... هم يعيشون بسعادة في طهران بينما نحن نموت هنا.[173]

قوى جديدة، مشاكل قديمة

بالنسبة إلى العديد من سكان كركوك، فإنّ التركيبة الحالية للجهات الأمنية ليست سوى توازناً مؤقّتاً وهشاً، كون الخلاف السياسي لم يتمّ حلّه بعد. في ضوء ذلك، لم يكن طرد القوات الكردية من المنطقة في العام 2017 مؤشراً على انتهاء مطالبة الأكراد بالمدينة، بل انتكاسة مؤقتة. يخشى الكثيرون من قرب الجولة التالية من النزاع:

هذا النزاع قائم حتى يومنا هذا. تريد القوات الكردية العودة إلى كركوك. وهذه مشكلة كبيرة عندما يكون هناك أكثر من وكالة أمنية واحدة في المدينة. شئنا أم أبينا، لا بدّ أن ينشأ نزاع – سياسي، حزبي، إقتصادي – وعادةً، لا تأخذ الأحزاب السياسية والميليشيات في الإعتبار العواقب التي تترتّب على الأشخاص الذين يعيشون هنا. هم لا يفكرون سوى في حماية مصالحهم.[174]

بالفعل، هناك مؤشّرات تدلّ على أن القوّات الكردية تستعدّ لاستئناف بعض المهام في المدينة، على الرغم من إعتراضات الكتل السياسية العربية والتركمانية الشديدة. في أيار/مايو 2021، دخل ضباط البيشمركة كركوك للمرّة الأولى منذ 2017 للمشاركة في إجتماع عمليات مشتركة في القاعدة العسكرية K1.[175] في سياق تجربة كركوك مع التغيير المتكرّر للسيطرة السياسية، يجب فهم المخاوف من إعادة تشكيلٍ للسلطة إذ يرافق دخول كل قوة جديدة حدوث إضطرابات وتغيير ديموغرافي. وصف أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم تأثير موجات النزوح هذه على الأقليات الصغيرة مشيراً إلى انخفاض عدد السكان المسيحيين في المحافظة مع مرور الوقت:

كان يسكن في كركوك العديد من المسيحيين. تراوح عدد الكلدان وحدهم، وهم أكبر طائفة في كركوك، بين 1200 و1300 عائلة. وكانت الطوائف الأخرى كبيرة كطائفتنا أو أقلّ عدداً. لنفترض أنّ كركوك كانت تحتضن 2000 عائلة مسيحية. اليوم، إذا أحصينا العائلات المسيحية التي بقيت في كركوك من كافة الطوائف، نجد أنّ عددها تقلّص إلى 500 أو 600 عائلة. وبالتالي، فإنّ الهجرة التي حدثت في كركوك تشير إلى أبعادٍ أعمق.[176]

بالنظر إلى استمرار النزاع السياسي حول وضع كركوك، فإنّ وجود جماعات مسلّحة متعدّدة لها أجندات متنافسة يمكن أن يصعّد دوامات النزاع في المستقبل. يدفع ذلك الأقليات مرة أخرى إلى التفكير في مستقبلها في المدينة:

الوضع يقلقنا، ويجعلنا نفكّر في مغادرة البلاد والهجرة. لقد تعلّمنا لسنوات عديدة أنّ القوة المسيطرة يجب أن تكون الشرطة، وأنّ القوة المسلّحة التي تنتمي إلى الدولة هي التي يجب أن تمثّل سيادة القانون ... لكن وجود الميليشيات والقوى المتعدّدة يجعلنا بالتأكيد قلقين، ويدفعنا إلى التفكير في الهجرة لحماية عائلاتنا.[177]

يعتقد الكثيرون أنّ الحلّ الوحيد لهذه الأحداث التي لا تنتهي من العنف السياسي يكمن في قوة أمنية شاملة وموحّدة لا تمثّل مصالح مجموعة واحدة فقط:

الصحوات[178] والحشود لا تجعلاننا نشعر بالسعادة ... فلتتحكّم وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية بالقوة – هذا سوف يسعدنا.[179]

8 الخاتمة والتوصيات

اعتُبر إنشاء الحشد الشعبي في العراق خطوة ضرورية في الفترة التي عانى فيها العراق من أزمة وطنية وانهيار، وقد أسهم بفعالية في هزيمة داعش. ونظراً للتهديد الوجودي الذي واجهته الأقليات خلال هذه الفترة، كان تشكيل الأقليات لفصائل مسلّحة تطوراً مهماً أيضاً في نضالها من أجل البقاء، لا سيما في ظلّ عدم قدرة القوات المسلحة التي كانت موجودة على حمايتها من الهجمات.

لكنْ في فترة ما بعد داعش، يؤثّر إستمرار وجود الفصائل المسلّحة الخارجة عن سيطرة الدولة بشكلٍ مدمّرٍ على الحكم والإقتصاد والعلاقات المجتمعية. وفي حين استفاد البعض من وجود الفصائل، غير أنّ معظم هذا التأثير الفاسد أتى على حساب مجموعات أخرى. أضف إلى ذلك، لا تقدّم هذه الفصائل نموذجاً قابلاً للتطبيق على المدى الطويل يحقّق أمن الأقليات ونهوضها ككل، كون هذه الأخيرة غير ممثّلة جميعها بفصائل مسلّحة تضمن مصالحها.

تحدّث معظم الذين تمّت مقابلتهم من أجل إعداد هذا التقرير بإيجابية حيال مشاركة الأقليات في قوات الأمن المحلية. فجاء على لسان أحدهم: «يحقّ لشعوب المنطقة أن تكون مسؤولة عن أمنها.»[180] كما أجمعوا تقريباً على ضرورة إتمام ذلك ضمن إطار قوة وطنية موحّدة وخاضعة للمساءلة. قال أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم في هذا الصدد:

> من شأن إدماج الأقليات في أجهزة الدولة، مثل الشرطة والجيش والأمن الوطني والمخابرات، أن يزيد من قوة الأقليات ويعزّز الأمن في المناطق. قد تُعطي تلك الخطوة انطباعاً جيداً بأنّ هذه القوّة هي سلطة رسمية تخضع لسيطرة الدولة ويجب أن تنجح في مهامها، على عكس الفصائل الأخرى البعيدة عن كونها سلطة رسمية أو خاضعة لسيطرة الدولة.[181]

أُنشئت قوات الحشد الشعبي كجهة أمنية، لكنها تتصرّف الآن كجهات فاعلة إجتماعية وإقتصادية وسياسية بينما تبقى معفاة من الرقابة المدنية. يؤدّي هذا إلى تفاقم مشاكل الفساد والمحسوبية والطائفية القائمة، وإضعاف سلطة الدولة الهشة أصلاً. وهذا يعني أيضاً أنّ الفصائل تراكم المزيد من القوة والنفوذ مما سيصعّب السيطرة عليها.

رأى العديد من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم أنه في حال استمرار قيام الحشد الشعبي، يجب تحديد مسؤولياته بوضوح وحصرها بالأمن:

> يمكن للحشد الشعبي أن يشكّل قوّى داعمة، فإذا تمركز بعيداً عن المدن وتوقف عن التدخل في الشؤون الإدارية والسياسية، قد يكوّن جزءاً من القوات المسلحة العراقية ويدعمها في الدفاع عن الوطن وسيادته وأمن الناس. عندئذٍ يصبح عكس ما نشهده اليوم: بأنّ الفصيل المسلح فلان يملك مكتباً إقتصادياً والفصيل المسلح فلان يتدخل في عمل الإدارة المحلية أو البلديات أو الخدمات العامة.[182]

أخيراً، في سياق الوضع السياسي غير المحسوم للأراضي المُتنازَع عليها، يُعَدّ وجود الفصائل المسلحة المتنافسة

مصدراً لاستمرار إنعدام الأمن وعدم الإستقرار والخوف لدى السكان المحليين. يُشتبه في أنّ هذه الفصائل تُستخدم كأدوات لتنفيذ أجندات سياسية قد تضر بالمصالح الفضلى للأقليات على المدى الطويل. وفي غياب سبل تهدف لإشراكها في الحكم المحلي، تكون الأقليات أيضاً عرضة للتجنيد في الجماعات المسلّحة التي توفر مصدراً ثابتاً للدخل والإرتقاء الإجتماعي.

تحتاج الأقليات إلى إيجاد حلّ للوضع السياسي لمناطقها من أجل الشعور بالأمان، واستشارتها بشكل هادف في المناقشات حول مستقبلها:

> لم يتم إشراك الأقليات في أيٍّ من النقاشات حول مستقبل هذه الأرض. وعادةً، يحضر هذه النقاشات الأشخاص المنتسبون إلى أحزاب السلطات التي تملك مصالح خاصة في المنطقة، ولهذا السبب، نرى دائماً أن كل الحلول التي يتمّ تبنّيها لا تخدم المنطقة. يجب عليهم إبقاء النزاع السياسي بين بغداد وأربيل بعيداً عن هذه الأرض.[381]

التوصيات:

إلى حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان:

- ضمان الرقابة المدنية على جميع القوات المسلحة العاملة في العراق؛
- ضمان تقيّد جميع الجهات المسلّحة في العراق بالقوانين التي ترعى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ إجراء تحقيقات فورية وغير متحيّزة ومستقلة وفعالة في الإنتهاكات المشتبه بارتكابها؛ ومقاضاة الأفراد المسؤولين عند الإقتضاء؛
- تعديل الإطار القانوني العراقي لتمكين الملاحقة القضائية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم الدولية الأخرى عندما ترتكبها أي قوات، بما في ذلك قوات الأمن العراقية أو قوات الحشد الشعبي أو جماعات المعارضة المسلحة؛
- الإشراف على نقل السيطرة على نقاط التفتيش الأمنية على الطرق السريعة العامة إلى الحكومة؛
- فرض القيود القانونية اللازمة لحظر مشاركة قوات الأمن في أنشطة تدرّ الربح؛
- إشراك ممثّلين عن الأقليات في مناقشة كافة التدابير المتعلقة بأمنها والأراضي التي يقطنونها؛
- سن قانون شامل لمكافحة التمييز؛
- تشجيع تطويع الأقليات وزيادة مشاركتها في جميع القوى الأمنية المركزية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك القوات العسكرية وقوات الشرطة؛
- تسريع التقدم نحو تنفيذ إتفاقية سنجار وتسوية قضية الأراضي المُتنازَع عليها من خلال التوصُّل إلى اتفاق حول الترتيبات الإدارية لتنفيذ الإتفاقية بالتشاور مع السكان المحليين؛
- ضمان إزالة العوائق التعسفية التي تعرقل الحملات السياسية وحرية التعبير في المناطق المُتنازَع عليها؛
- الإستثمار في إعادة الإعمار والخدمات العامة وخلق فرص العمل في المناطق المُتنازَع عليها لتمكين عودة المجتمعات النازحة.

المراجع

1 ولاية الفقيه هي أيديولوجية سياسية شيعية تدعم سلطة رجال الدين في شؤون الحكم.

2 منصور، ر. وجبار، ف.أ.، قوات الحشد الشعبي ومستقبل العراق، واشنطن العاصمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نيسان/أبريل 2017.

3 دستور العراق، المادة 9، الفقرة ب.

4 منظمة العفو الدولية، حول التغاضي: تسليح وحدات الحشد الشعبي، لندن، منظمة العفو الدولية ، 2017.

5 آهن، ج.، وكامبل، م. وكنوتجن، ب.، سياسة الأمن في نينوى: منع عودة داعش في شمال العراق، كامبريدج، ماساتشوستس، كلية كينيدي في جامعة هارفرد، 7 أيار/مايو 2018.

6 قانون رقم 40 الصادر في العام 2016. راجع سميث، ك. وسينجر–إيميري، ج.، «خدّام سيّدَيْن: المخاطر الكامنة في تشريعات الحشد الشعبي العراقي»، القانون الدولي والسياسة 52 (167)، 2019، ص. 167–229.

7 المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، شبكات التأثير الإيرانية، الفصل الرابع: «العراق»، لندن، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

8 إعتباراً من العام 2020. نايتس، م.، ومالك، هـ. والتميمي، أ.، التكريم لا الإحتواء: مستقبل قوات الحشد الشعبي العراقي، واشنطن العاصمة، معهد واشنطن، آذار/مارس 2020.

9 دوري–أجري، ج.، وقاسم، و. ومارتن، ب.، قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي: أوامر المعركة، واشنطن العاصمة، معهد دراسة الحرب، كانون الأول/ديسمبر 2017.

10 الهاشمي، هـ.، «الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي»، إسطنبول، مركز صنع السياسات، 1 تموز/يوليو 2020.

11 رودولف، إ.، «سنّة العراق في مركز القوة شبه العسكرية «الشيعية»»، نيويورك ، مؤسسة القرن، 13 شباط/فبراير 2020.

12 كيتلسون، س.، «محاولة إغتيال رئيس الوزراء العراقي تثير المخاوف من «العودة إلى الفوضى»»، المونيتور، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

13 تنص المادة 8(3) من قانون الأحزاب السياسية (2015) على أنه لا يجوز لأي حزب سياسي أن يتخذ شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية كما لا يجوز الإرتباط بأية قوة مسلّحة.

14 بيترسون، س.، «الميليشيات الشيعية العراقية تحاول تحويل النصر العسكري إلى قوة سياسية»، كريستيان ساينس مونيتور،27 نيسان/أبريل 2018.

15 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

16 كركوك ناو، «ميليشياوي سابق شملته العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة يكسب مقعد حصة الشبك»، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

17 معهد السياسة الآشورية، الإنتخابات العراقية المسروقة: كيف أصبح التمثيل الآشوري قمعاً آشورياً، واشنطن العاصمة، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

18 مركز تمكين السلام في العراق، «الشبك العراقيون والبحث عن حقوق الأرض والتمثيل»، واشنطن العاصمة، 13 كانون الأول/ديسمبر 2019.

19 المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، شبكات النفوذ الإيرانية، الفصل الرابع: «العراق».

20 منصور، ر.، شبكات القوة: قوات الحشد الشعبي والدولة في العراق، لندن، تشاتهام هاوس، شباط/فبراير 2021.

21 مقابلة مع قيادي في الشبك، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

22 المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، «شبكات النفوذ الإيرانية، الفصل الرابع: «العراق»».

23 مقابلة مع قيادي في الشبك، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

24 بدوي، ت.، وحدات الحشد الشعبي كوكالة إغاثة: هل بإمكان جائحة كورونا أن تسرّع التحول المؤسسي؟ موجز للسياسة العامة، فلورنسا، معهد الجامعة الأوروبية، حزيران/يونيو 2020.

25 منصور، شبكات القوة.

26 قانون العقوبات العسكري رقم 19 الصادر في العام 2007، المواد 54 و55 و61.

27 بدوي، وحدات الحشد الشعبي كوكالة إغاثة.

28 راجع تقارير وقف إطلاق النار السابقة: الجبوري، م. ولاتيمر، م.، نشطاء مدنيون تحت التهديد في العراق، لندن، كانون الأول/ديسمبر 2018، وبوتيك، م.، الجريمة الأبدية: وضع حد للإختفاء القسري في العراق، لندن، كانون الثاني/يناير 2021.

29 بادونيو، ت.، «مسؤول في المخابرات: قتل هشام الهاشمي أتى بأمر من الميليشيا الشيعية كتائب حزب الله»، بي بي أس فرونتلاين، 9 شباط/فبراير 2021.

30 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

31 مقابلة مع شخصية عامة من الشبك، برطلة، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

32 معهد السياسة الآشورية، الصراع على السيطرة: مستقبل الأمن في سهل نينوى في العراق، واشنطن العاصمة، 1 حزيران/يونيو 2020.

33 دستور العراق، المادة 140 (ثانياً).

34 ماكو، س.، «التفاوض على السلام في الأراضي المُتنازَع عليها في العراق: تعديل إتفاقية سنجار»، لوفير، 17 كانون الثاني/يناير 2021.

35 معهد السياسة الآشورية، الصراع على السيطرة.

36 مقابلة مع شخصية عامة كاكائية، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

37 معموري، أ.، «الأقليات العراقية تطالب بالسلاح، التدريب»، المونيتور، 19 أيلول/سبتمبر 2014.

38 رودولف، إ.، المناورة الشعبية للحشد الشعبي: إزالة الغموض عن إدماج وحدات الحشد الشعبي في فترة ما بعد داعش في العراق، لندن، كينجز كوليدج، المركز الدولي لدراسة التطرف، 2019.

39 روداو، «مساعي لتشكيل قوّة عسكرية خاصة بالكاكائيين»، 31 كانون الثاني/يناير 2015.
40 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
41 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
42 غاستون، إ.، ودوميس، م.، «عند رأس الرمح: تأثير الجماعات المسلحة على النزوح والعودة في عراق ما بعد داعش»، مقال على شبكة الإنترنت، برلين، معهد السياسة العامة العالمي، 18 شباط/فبراير 2019.
43 مركز الإمارات للسياسات، «الأراضي المُتنازَع عليها في العراق: المعضلة الأمنية والجغرافيا السياسية»، أبو ظبي، 12 تموز/يوليو 2021.
44 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
45 وزارة الخزانة الأميركية، «وزارة الخزانة تفرض عقوبات على الأشخاص المرتبطين بإنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وعلى الجهات الفاعلة الفاسدة في العراق»، بيان صحفي، 18 تموز/يوليو 2019.
46 هسيلينك، إ.، «عن الإكراه والإقناع»، رسالة ماجستير، جامعة أوتريخت، هولندا، 2 آب/أغسطس 2019.
47 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
48 مؤسسة راين، تحليل سياق الموصل وتلعفر، لندن، كانون الأول/ديسمبر 2017.
49 العبيدي، ح.، «المليشيات تهدد إستقرار سهل نينوى: مسؤولون»، ديارنا، 3 آذار/مارس 2020.
50 نيورينك، ج.، «العراق: عالق بين الميليشيات و«الدولة الإسلامية»»، دويتشه فيليه، 7 آب/أغسطس 2019.
51 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
52 مقابلة مع شخصية عامة من الشبك، برطلة، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
53 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ومع قائد روحي مسيحي، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
54 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
55 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
56 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
57 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
58 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
59 مقابلة مع شخصية عامة من الشبك، برطلة، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
60 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
61 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
62 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
63 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
64 مقابلة مع قائد مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
65 المرجع نفسه.
66 الغبشي، ت.، «للأقليات الدينية المُستهدَفة من قِبل داعش، مدارس وعيادات جديدة. لكن أين الناس؟»، واشنطن بوست، 31 آذار/مارس 2019.
67 إيد تو ذو تشورش إن نيد، الحياة بعد داعش: تحديات جديدة للمسيحية في العراق، كونيغشتاين، ألمانيا، إي سي أن إنترناشونال، حزيران/يونيو 2020.
68 مقابلة مع قائد مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
69 مقابلة مع قائد روحي مسيحي، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
70 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
71 سكيلتون، م.، وباهنام، ك.، «الأسقف ورئيس الوزراء: التوسُّط في النزاع في سهول نينوى»، لندن، مركز لندن للشرق الأوسط، 25 كانون الثاني/يناير 2019.
72 المرجع نفسه.
73 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
74 مقابلة مع قائد روحي مسيحي، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
75 مقابلة مع قائد من الشبك، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
76 المرجع نفسه.
77 مقابلة مع شخصية عامة من الشبك، برطلة، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
78 معهد السياسة الآشورية، الصراع على السيطرة.
79 مقابلة مع قائد روحي مسيحي، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
80 غاستون، إ.، «العراق بعد داعش: قرقوش، قضاء الحمدانية»، برلين، معهد السياسة العامة العالمي، 5 آب/أغسطس 2017.
81 مقابلة مع قائد روحي مسيحي، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
82 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
83 مقابلة مع شخصية عامة من الشبك، برطلة، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
84 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
85 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
86 مقابلة مع قائد روحي مسيحي، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
87 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

88 «العراق: علماء مسلمون يقولون إنّ السجناء يتعرضون للتعذيب»، ميدل إيست مونيتور، 19 حزيران/يونيو 2020.
89 مركز تمكين السلام في العراق، «الشبك العراقيون والبحث عن حقوق الأرض والتمثيل».
90 معهد السياسة الآشورية، الصراع على السيطرة.
91 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
92 مقابلة مع شخصية عامة من الشبك، برطلة، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
93 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
94 المرجع نفسه.
95 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
96 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
97 نيورينك، «العراق: عالق بين الميليشيات و«الدولة الإسلامية».
98 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
99 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
100 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
101 فان ويلجنبرج، و.، «هجوم صاروخي يستهدف قاعدة تركية في بعشيقة المُتنازَع عليها في العراق»، كردستان 24، 25 أيلول/سبتمبر 2021.
102 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
103 مقابلة مع مسؤول أيزيدي، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
104 بوتيك، م.، من الأزمة إلى الكارثة: وضع الأقليات في العراق، لندن، مجموعة حقوق الأقليات الدولية، تشرين الأول/أكتوبر 2014.
105 مقابلة مع مسؤول أيزيدي، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
106 فايس، ج.، «الميليشيات العراقية المدعومة من إيران تردع التدخل التركي في سنجار»، مؤسسة جيمس تاون لمراقبة الإرهاب، 19(14)، 16 تموز/يوليو 2021.
107 مقابلة مع مسؤول أيزيدي، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
108 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
109 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
110 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
111 مقابلة مع مسؤول أيزيدي، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
112 المرجع نفسه.
113 بالاني، ك.، «قوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران تزعزع إستقرار المناطق المُتنازَع عليها في العراق»، الجزيرة، 8 أيار/مايو 2021.
114 مقابلة مع مسؤول أيزيدي، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
115 عزيز، أ.، «قوات الحشد الشعبي تلعب دور الحكومة في شنكال»، كركوك ناو، 5 أيار/مايو 2021.
116 لينش، هـ.، «التحالف الكردي الإيراني الناشئ في شمال العراق»، مجلة نيو لاينز، 24 حزيران/يونيو 2021.
117 المرجع نفسه.
118 المرجع نفسه.
119 عزيز، أ.، الحدود غير المضبوطة تولّد إضطرابات في شنكال، كركوك ناو، 24 شباط/فبراير 2021.
120 فان ويلجنبرج، «هجوم صاروخي يستهدف قاعدة تركية في بعشيقة المُتنازَع عليها في العراق».
121 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
122 مقابلة مع مسؤول أيزيدي، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
123 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
124 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
125 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
126 عزيز، أ.، «المئات من عائدي شنكال يطلبون العودة إلى مخيمات النازحين»، كركوك ناو، 3 شباط/فبراير 2021.
127 مقابلة مع مسؤول أيزيدي، سنجار، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
128 فان زونين، د. ووريا، ك.، التركمان في تلعفر: تصورات المصالحة والنزاع، أربيل، معهد أبحاث الشرق الأوسط، تموز/يوليو 2017.
129 بوتيك، من أزمة إلى كارثة: وضع الأقليات في العراق.
130 ماس، ف. وجاستون، إ.، «العراق بعد داعش: مدينة تلعفر»، برلين، معهد السياسة العامة العالمية، 21 آب/أغسطس 2017.
131 مقابلة مع شخصية عامة من التركمان الشيعة، تلعفر، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
132 المرجع نفسه.
133 مقابلة مع مسؤول من التركمان السُنّة، تلعفر، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
134 المرجع نفسه.
135 مقابلة مع شخصية عامة من التركمان الشيعة، تلعفر، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
136 التلعفري، ج.، «الحياة تعود إلى تلعفر»، كركوك ناو، 2 كانون الثاني/يناير 2021.
137 المنظمة الدولية للهجرة في العراق، الدور المتنامي للمصالحة في حركات العودة: لقطات من مؤشر العودة، بغداد، المنظمة الدولية للهجرة في العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
138 سنبار، س.، «الحواجز أمام المصالحة ما بعد داعش في العراق: دراسة حالة تلعفر، نينوى»، برنامج العلوم السياسية في الكويت، 30 نيسان/أبريل 2020.
139 مقابلة مع شخصية عامة من التركمان الشيعة، تلعفر، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

140 معهد الولايات المتحدة للسلام، «وسط الإضطرابات في العراق، تلعفر تبني السلام»، واشنطن العاصمة، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
141 مركز المدنيين في النزاع، تجاهل الفئات الأكثر إستضعافاً في العراق: محنة النازحين، واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل 2021.
142 مؤسسة راين، تحليل سياق الموصل وتلعفر.
143 مركز المدنيين في النزاع، تجاهل الفئات الأكثر إستضعافاً في العراق.
144 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومعهد أبحاث الشرق الأوسط، حواجزسهول نينوى وغرب نينوى أمام العودة والصمود المجتمعي، أربيل، أيار/مايو 2020.
145 مركز المدنيين في النزاع، تجاهل الفئات الأكثر استضعافاً في العراق.
146 الصالحي، س.، «المأساة التي لا توصف للنساء التركمان الشيعة في العراق اللواتي اختطفتهنّ الدولة الإسلامية»، العين على الشرق الأوسط، 18 شباط/فبراير 2021.
147 فان زونين ووريا، التركمان في تلعفر: تصورات المصالحة والنزاع.
148 غريزي، أ. ولفكويتز، ج.، «بعد أربع سنوات من رحيل داعش، لا تزال تلعفر العراقية ممزقة بسبب الإنقسامات الطائفية»، واشنطن العاصمة، معهد الولايات المتحدة للسلام، 2 آب/أغسطس 2021.
149 مقابلة مع مسؤول من التركمان السُنّة، تلعفر، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
150 كتلسون، س.، «تلعفر حذرة وتعاني من التوتر بين إيران وتركيا وحزب العمال الكردستاني»، المونيتور، 18 آذار/مارس 2019.
151 مقابلة مع شخصية عامة من التركمان الشيعة، تلعفر، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
152 دائرة الهجرة الدنماركية، شمال العراق: الوضع الأمني ووضع النازحين داخلياً في المناطق المتنازَع عليها التي تشمل إمكانية الدخول والوصول إلى إقليم كردستان العراق، كوبنهاغن، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
153 ماكدونالد، أ.، «إتهام القوات العراقية بإحراق منازل ووزارات كردية في كركوك»، العين على الشرق الأوسط، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
154 دائرة الهجرة الدنماركية، شمال العراق: الوضع الأمني... .
155 محمد، س.، «كركوك: الأكراد يبيعون منازلهم»، كركوك ناو، 5 آذار/مارس 2020.
156 درزسي هورفاث، أ.، «العراق بعد داعش: كركوك»، معهد السياسة العامة العالمية، 30 آب/أغسطس 2017.
157 هيومن رايتس ووتش، «أُسر أقارب لداعش تجُبَر على العيش في مخيمات»، 4 شباط/فبراير 2018.
158 درزسي هورفاث، «العراق بعد داعش: كركوك».
159 مقابلة مع ناشط كاكائي، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
160 المرجع نفسه.
161 مقابلة مع قائد روحي مسيحي، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
162 مقابلة مع أحد أفراد الطائفة الصابئة المندائية، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
163 مقابلة مع ناشط كاكائي، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
164 منصور، شبكات القوة.
165 سكيلتون، م. وسليم، ز.، العيش وسط الحشد: العلاقات بين المواطنين والجهات الأمنية في خمس محافظات عراقية، السليمانية، معهد الدراسات الإقليمية والدولية، تموز/يوليو 2021.
166 مقابلة مع أحد أفراد الطائفة الصابئة المندائية، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
167 مقابلة مع ناشط كاكائي، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
168 BasNews ، «الحشد الشعبي يفرض الضرائب على الناس في كركوك، ويستغلّ الأراضي العامة: بشكلٍ رسمي»، أربيل، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2018.
169 محمد، س.، «قوات الحشد الشعبي تطالب بقطع أراضٍ سكنية في كركوك لأعضائها»، كركوك ناو، 17 كانون الثاني/يناير 2021.
170 مجموعة الأزمات الدولية، العراق: إصلاح الأمن في كركوك، بروكسل، 15 حزيران/يونيو 2020.
171 مقابلة مع أحد أفراد الطائفة الصابئة المندائية، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
172 مقابلة مع ناشط كاكائي، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
173 المرجع نفسه.
174 مقابلة مع قائد روحي مسيحي، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
175 كركوك ناو، «عودة البيشمركة إلى كركوك»، 24 أيار/مايو 2021.
176 مقابلة مع قائد روحي مسيحي، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
177 مقابلة مع أحد أفراد الطائفة الصابئة المندائية، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
178 في إشارة إلى الصحوة، أي القوات العشائرية السنية غير الرسمية الممولة من قبَل الحكومة الأميركية في الأصل لمحاربة القاعدة في العراق.
179 مقابلة مع ناشط كاكائي، كركوك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
180 مقابلة مع قائد روحي مسيحي، برطلة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
181 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
182 مقابلة مع شخصية عامة أيزيدية، بعشيقة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
183 مقابلة مع ناشط مسيحي، الحمدانية، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

CEASEFIRE
centre for civilian rights

مصيرنا في أيديهم:

نهوض الجماعات شبه العسكرية وأمن الأقليات في مناطق العراق المُتنازَع عليها

بإيجاز

لم تولد الجماعات شبه العسكرية حديثاً بل لها تاريخ طويل في العراق، لكن النزاع مع داعش بين العامَيْن 2014 و2017 سرّع نموّها ووصولها إلى السلطة. ومن رحم النزاع نشأت قوات الحشد الشعبي، وهي مظلة ينضوي تحتها العديد من الفصائل المسلّحة الجديدة والقائمة والتي سرعان ما أصبحت شريكاً أساسياً في العمليات العسكرية ضد داعش وحظيت باعتراف رسمي مصحوبٍ بتمويل من الدولة العراقية. كما خلّف النزاع تسليحاً غير مسبوقاً للأقليات، فحمل العديد من المجتمعات السلاح إستجابةً للهجمات على مناطقها، وشكّلت ميليشياتٍ أصبح معظمها جزءاً من الحشد الشعبي.

منذ نهاية النزاع مع داعش، نما نفوذ الحشد الشعبي بفضل سلسلة من الإصلاحات التي عزّزت وضعه كمؤسسة حكومية. حالياً، تتلقى هيئة الحشد الشعبي ميزانية سنوية قدرها 2.6 مليار دولار من الدولة العراقية ولها مكاتب إدارية في كل المحافظات باستثناء إقليم كردستان. وقد ترجمت الفصائل نجاحها في ساحة المعركة إلى مكاسب إنتخابية كبيرة مع تشكيل المرشّحين المرتبطين بالحشد الشعبي كتلاً نيابيةً وازنةً في إنتخابات العامَيْن 2018 و 2021 وتمكّنهم من الفوز بالعديد من المقاعد البرلمانية المُخصَّصة للأقليات. كما حوّل الحشد الشعبي نفسه إلى جهة إقتصادية فاعلة، فاستحوذ على قطعٍ كبيرة من الأراضي في كافة أنحاء العراق وجَبى الضرائب عن المعاملات العقارية والأنشطة التجارية.

يؤثّر الدور الفاعل الذي اضطلع به مؤخراً الحشد الشعبي بشكلٍ مدمّرٍ على الحكم والإقتصاد والعلاقات المجتمعية في المناطق المُتنازَع عليها في العراق. فتشكّل المناطق المذكورة الموطن التاريخي لمجتمعات متنوّعة إثنياً ودينياً تشمل المسيحيين الكلدان والآشوريين، والأيزيديين، والشبك، والتركمان، والعرب، والأكراد، والكاكائيين وغيرهم. وبعد استعادة هذه المناطق من سيطرة داعش، سُلّمت مسؤولية حفظ الأمن وأعمال الشرطة ومهام أخرى للعديد من فصائل الأقليات التابعة للحشد الشعبي التي شاركت في عمليات التحرير. صحيحٌ أنّ وجود فصائل الأقليات يوفّر شعوراً بالطمأنينة لبعض أفراد المجتمع بعد الصدمة التي تعرّضوا لها نتيجة تخلّي القوات العراقية والكردية عنهم سابقاً، غير أنّ بعض هذه الفصائل تستغلّ السلطة التي حظيت بها حديثاً لتمنح المقرّبين منها الأفضلية للوصول إلى الوظائف والأراضي والموارد الأخرى.

تمّ إنشاء قوات الحشد الشعبي لتكون جهة أمنية، بينما تتصرّف فصائلها الآن كجهاتٍ فاعلة إجتماعية وإقتصادية وسياسية لا تخضع للرقابة المدنية. يفاقم هذا الواقع من مشاكل الفساد والمحسوبية والطائفية المتفشّية، ويُضعف سلطة الدولة الهشة أصلاً، ويؤجّج التوترات بين الجماعات. وفي سياق النزاع السياسي المستمرّ القائم بين بغداد وأربيل حول وضع الأراضي المُتنازَع عليها، يشكّل وجود الجماعات المسلحة المتنافسة أيضاً مصدراً للخوف وانعدام الأمن في المجتمعات المحلية. وبما أنّ معظم هذه الجماعات المسلحة تتلقى مساندةً ودعماً من تكتلات أكثر نفوذاً في الحشد الشعبي، ولا سيما الفصائل الموالية لإيران، يشكّ الكثيرون في أنها أدوات تنفّذ أجندات سياسية وإقليمية واسعة النطاق. فتطرح هذه الشكوك عائقاً رئيسياً أمام عودة الأقليات التي نزحت هرباً من داعش والتي تخشى أن ينشب نزاعٌ حتميٌ آخر بين الجهات المسلّحة المتمركزة في مناطقها.

يبحث هذا التقرير في الأدوار المعقّدة والمتغيِّرة التي تضطلع بها الفصائل المسلحة في المناطق المُتنازَع عليها منذ انتهاء النزاع مع داعش، وفي تداعيات هذا التوازن الجديد للقوى على مستقبل الأقليات التي تعيش في تلك المناطق. وهو يركّز على الأقضية الأربعة، الحمدانية وسنجار وتلعفر وكركوك.

يوصي هذا التقرير بالتالي:

- ضمان خضوع كافة القوات المسلحة العاملة في العراق للرقابة المدنية؛
- إشراك ممثّلي الأقليات في مناقشة كافة الترتيبات الأمنية والسياسية في الأراضي التي يعيشون فيها؛
- تعديل الإطار القانوني العراقي لتمكين الملاحقة القضائية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم الدولية الأخرى عند ارتكابها من قِبَل أي قوة مسلحة؛
- الإستثمار في إعادة الإعمار والخدمات العامة وخلق فرص العمل في المناطق المُتنازَع عليها لتيسير عودة المجتمعات النازحة.

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين

3 Whitehall Court, London SW1A 2EL | www.ceasefire.org

لقد تمّ إعداد هذا التقرير بمساعدة مالية من قِبَل وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. إن محتويات هذا التقرير من مسؤولية الناشرين وحدهم، ولا يُمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف انعكاسا لموقف وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية أوالوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Federal Department of Foreign Affairs FDFA

Norad